جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

البعد الأمني لسياسة الجزائر اتجاه دول الساحل

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- شوكي بن حرزالله
-

إشراف الأستاذ:
-د. قيرع سليم

لجنة المناقشة

-د/أ. الكر محمد	رئيسا
-د/أ. قيرع سليم	مقررا
-د/أ. كاس عبد القادر	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر وتقديـــــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الدكتور المشرف قيرع سليم"الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري واحترامي لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما أتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة زيان عاشور بالجلفة ، والشكر موصول إلى كل زملاء الدراسة.

شكرا

الإهداء

الحمد لله الذي تتم به الصالحات، وأفضل الصلاة و أتم التسليم على أشرف من بعث منوراً لنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى جوهرة حياتي، ورسالة حكايتي، إلى المرأة التي علمتني كيف هي المحبة، إلى من يعجز السان عن ذكر صفاتها و مدح قلبها الحنون.

إليك يا أمل حياتي، و يا شمعة تحترق لتضيء دربي ... أحبك من أعماق قلبي يا أمي.

إلى رمز عزتي و إفتخاري، إلى من رسم أول حرف من حروف الحب على لوحة قلبي، ، إلى من كانت روحه ورحي واحدة لا ينفصلان، إلى من يشتهي اللسان منادة إسمه، و ترق العين لرؤيته، و يشتهي الجسد حضن ذراعيه، إلى من كان سندي و ظهري في الحياة و كان وجوده أعظم قوة لي إليك يا أبي.

إلى من نشأت وترعرعت بينهم **إخوتي وأخواتي** سندي في الحياة .

إلى جميع الأصدقاء والأهل والأحباب

إلى من هم في قلبي ولم يكتبهم قلمي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

إلى كل من يساهم في نشر رسالة العلم والدين

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

بن حرز الله

مقدمة

تمهيد:

لقد عرف النظام الدولي تغيرات بنيوية وهيكلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تعتبر مرحلة مهمة ، ولعل مما أفرزته من مخرجات نظرية منظومة فكرية جديدة ارتبطت وظيفيا بهذه التحولات، حيث تبين مفهوم الأمن كضرورة تعنى بها الأفراد والمجتمعات كما الدول والمنظمات، فالأمن أصبح مقصد الجميع إلا أنه تغير من مرحلة الأخرى، حيث ارتبط سابقا بمفهوم ضيق محدد في إطار عسكري مادي، لكنه تغير بتغير مخرجات كل مرحلة في تاريخ العلاقات الدولية، وبالنظر إلى أطار الدراسة الزمني الذي ينطلق تحديدا من مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد انتقل وفق منظور باري بوزان إلى أمن موسع بأبعاد ومستويات مست قطاعات غير القطاع العسكري كالاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي وحتى الأمن الإلكتروني الذي تزامن مع الثورة التكنولوجية لوسائل الإعلام والاتصال ، ضف إلى ذلك فإن مفهوم الأمن تغير أيضا على مستوى الاهتمام بالدولة وأصبح يهتم بالفرد والإنسان كمحور للتنمية والدراسات الأمنية.

يعتبر الأمن الإنساني هو آخر التطورات التي عرفها مفهوم الأمن أين أصبح الاهتمام كل الاهتمام بالإنسان حريته، حياته، غايته، تهديداته، والأمن الإنساني هو اهتمام عالمي لكل الفواعل في المجتمع الدولي لأنه يركز على الإنسان عبر الزمان والمكان وكل ما يتعلق بالكيفية التي يحيا بها في مجتمع من المجتمعات.

قد بات من الضرورة اعتبار الأمن غاية وأولوية للجميع، حيث أن أي تهديد يمس الإنسان في أمنه لابد أن يحارب ويحاصر ، فما تعيشه الساحة الدولية من أزمات واضطرابات وحروب كلها تمثل تهديدات للأمن بشكل عام وللأمن الإنساني بشكل خاص.

وفي هذا السياق لعل منطقة الساحل الأفريقي والتي تعتبر على قدر كبير من الإستراتيجية تمثل واحدة من المناطق الساخنة التي وصل فيها التهديد إلى مستوى غير مسبوق، حيث أن الخطر والاختلال الأمني بها أصبح يهدد حاضر القارة الإنساني ومستقبلها.

شكلت الأوضاع والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزرية لمنطقة الساحل الإفريقي اتساع كبير في دائرة التهديدات الأمنية المتمثلة في تفشي الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة التي تعددت أشكالها، كالتجارة بالمخدرات والاتجار بالبشر وتجارة الأسلحة التي أصبحت المغذي الرئيسي للحروب الأهلية في مالي والنيجر وتشاد، بالإضافة إلى هذه التهديدات الأمنية استفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي بشكل كبير بحيث تعددت التيارات الإرهابية في المنطقة، وأهمها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والذي وجد ظلته في المنطقة بكاملها التي أصبحت مركزا حيويا لجميع نشاطاته.

شكل هذا التهديد الإرهابي قلقا دائما لدول الساحل الإفريقي الدول الجوار خاصة بالنسبة للجزائر والمغرب، بالنظر للتداعيات عمليات تنظيم القاعدة على أمنهما الداخلي، خاصة بالنسبة للجزائر التي تتشارك الحدود الجنوبية مع بعض الدول التي يتواجد بها التنظيم، مثل مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا.

اولا: أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في :

أ- الأهمية العلمية

يقتضي التعقيد والتشابك والتداخل في التهديدات التي تعرفها منطقة الساحل الأفريقي الدراسة المعمقة التي تبحث في ما وراء الأسباب الظاهرة في هذه التهديدات وكيفية التعامل معها من خلال نظرية الأمن الإنساني.

ب- الأهمية العملية:

تظهر الأهمية العملية في معرفة مدى نجاعة المقاربات الدولية والإقليمية للتصدي للتهديدات المسلية واللينة، ولعل العقارية الجزائرية تعتبر من أهم المقاربات التي أثبتت نجاعتها في مواجهة الأخطار والتهديدات الأمنية في منطقة الساق نظرا لخبرتها الدولية في محاربة الإرهاب، ولعل بعد الشمولية في المقاربة هو سر النجاح فيها .

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع

1-مبررات الذاتية

- الميول الشخصي لهذا النوع من البحوث
- تطابق عنوان الموضوع مع تخصص دراستنا
- محاولة إثراء مكتبة كليتنا بهذا النوع من البحوث قصد أن يكون مرجعا للطلبة في المستقبل.

2-مبررات الموضوعية:

§ تسليط الضوء على طبيعة التهديدات الأمنية للجزائر القادمة من عمقها الإفريقي ممثلة في الدول المكونة للساحل الأفريقي سيما وأن هذه المنطقة ظلت منذ استقلال الجزائر تشكل مصدر للمشاكل التي ألقت بظلالها على الأمن القومي الجزائري وعلى الأمن الإقليمي للمنطقة الساحلية الصحراوية بصفة عامة

تجدد التحدي الأمني في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا دول الجوار الجزائري ليبيا ومالي

ثالثا: الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة سفيان بوسكين، **آفاق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لألمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعالقات الدولية.

الدراسة الثانية:

-دراسة لوهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل إلفريقي** 01111999-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

الدراسة الثالثة:

دراسة إسماعيل زروقة، الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقيدراسة حالة مالي.

رابعا: إشكالية الموضوع

إن الاهتمام بالأمن بالساحل الأفريقي يرتبط وظيفيا وينخل ضمن متطلبات الأمن الأفريقي كلية ولقد بات واضحا غير خاف على أحد الحضور القوي لمنطقة الساحل الأفريقي في استراتيجيات السياسة الدولية ومحل قاف دولي بين القوى الكبرى لما تمثله المنطقة من مقرات اقتصادية هائلة، فصار من دون أدنى شك السيطرة على المنطقة الساحلية الإفريقية يعد بمثابة السيطرة على القارة الإفريقية ككل.

إن مكمن القلق في الساحل الأفريقي هو الاختلالات البنيوية التي تتعدد وتتنوع من أزمات سياسية بي ثقافية إلى اقتصادية إلى بيئية والتي في الأخير في أمنية تمس قطاعات مختلفة والتي تعتبر في أدبيات الدراسات الأمنية تهديدات لينة وصلبة تمس القطاع العسكري كما تم القطاعات الأخرى

يظهر الأمن كمتغير أساسي في العملية التنموية، فيما لا يدع مجالا للشك لا يمكننا تصور تنمية شاملة بدون أمن ، والأمر ذاته بالنسبة للديمقراطية التي لن تكون إلا في أجواء الأمن والاستقرار ، في هذا الإطار برز لنا كيف أن مؤشرات الدولة الفاشلة ومظاهرها في منطقة الساحل الأفريقي يكون لها الأثر السلبي على دول الجوار بشكل مباشر ' وقد بان ذلك من خلال التداعيات على الجزائر وأضحى فشل بناء الدولة الأفريقية بمثابة مدخلات سلبية للنظام الإقليمي الإفريقي في شكل وحداته السياسية

تدخل جيوسياسية الجزائر ضمن الفضاء الساحلي الإفريقي ، فهي تطل بحدود جد طويلة على شاطئ الساحل الأفريقي الذي يحتوي على جميع أشكال التهديدات اللاتماثلية من جريمة منظمة.

ومن هذا المنطلق قمنا ببلورة الإشكالية في السؤال الرئيسي لموضوعنا المتمثل في :

- **التساؤل الرئيسي :**
- **فيم يتمثل البعد الامني للسياسة الجزائر تجاه دول الساحل وماهي استارتيجية الجزائر للتصدي لذلك؟**

ومن هذا اندرجت بعض التساؤلات الفرعية التي تكمن في :

خامسا: التساؤلات الفرعية:

- ما هو مفهوم الأمن ؟ وما هي أهم أبعاده ومستوياته؟
- ماهي الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي؟
- ما هي إستراتيجية البعد الأمني في الجزائر اتجاه مناطق الساحل؟

سادسا: فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية:**
- كلما تأزم الوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي زاد تأزم الوضع الأمني في الجزائر بسبب كثرة التهديدات الأمنية.
- **الفرضيات الفرعية:**
- مقاربة الأمن الإنساني لتحقيق التنمية والأمن في منطقة الساحل الأفريقي مدخلا فاعلا للقضاء على كل أشكال التهديدات.
- مصدر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي يعود بالأساس لفشل الدول داخليا على تحقيق الاستقرار.
- المقاربة الجزائرية الشاملة لمواجهة التهديدات تعتبر أنجع مقاربة لتحقيق الأمن في المنطقة.

سابعا: مناهج الدراسة : يتطلب الموضوع منهجية مركبة تتمثل في ما يلي:

- **المنهج التاريخي:** وظيفته تتبع التسلسل الزمني في الدراسات التنظيرية لمفهوم الأمن ومختلف المراحل التي مر بها، بالإضافة إلى السرد التاريخي لبعض الأزمات في المنطقة.
- **المنهج المقارن:** المقارنة التوجهات النظرية في مسألة مفهوم الأمن بين المدارس والمفكرين، إضافة إلى مفهوم الدولة الحديثة المستقرة والدول الفاشلة أو الهشة.

- **منهج دراسة الحالة:** وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، فهو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق.

ثامنا: النظريات والاقترابات:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من النظريات نذكرها كالأتي:

1- الواقعية والواقعية البنيوية:

إن واقعية هانس مورغانتو التقينية تركز بالخصوص على المفاهيم المركزية التالية القوة المصلحة، توازن القوى، ولعل دراستنا ظهر هذا من خلال التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي كمنطقة حيوية وغنية بالثروات الباطنية ورأينا ذلك من خلال التنافس الأمريكي الفرنسي الصيني. أما الواقعية البنيوية لكنيث والتز فهدفها النهائي هو الأمن وهذا يتوافق ودراستنا بالرغم من أن والتر لم يخرج من مفهوم الأمن الضيق.

2- الوظيفية الأصلية والجديدة :

تركز الوظيفية الأصلية على السياسات الدنيا المتمثلة في البعد الاقتصادي والاجتماعي مثل البعد الاستراتيجي، ولعل دراستها في هذا الأطر ركزت على أهمية التنمية السيادية والبعد التنموي والبعد الاقتصادي لمواجهة التهديدات المختلفة في منطقة الساحل.

أما الوظيفية الجديدة لأرنست هاس فتركز على أهمية التكاملات الإقليمية وأهميتها في التعاون الدولي في تحقيق السلم والأمن الدوليين، ورأينا في دراستنا ذلك من خلال مجموعة المشاريع الدولية والإقليمية .

تاسعا: الإطار المفاهيمي للدراسة:

إيمانا منا بان إيضاح المفاهيم والمصطلحات من قبل الباحث هو المدخل الأساسي للتواصل مع المتلقي باعتبارها تمثل المفاتيح العملية لمعالجة وتحليل الفكر المطروح للتداول والقطب الناقد في مسار البحث الموضوعي الجاد وكونها تمثل خطوة أساسية من خطوات عرض الأفكار إنطلاقا من قول الفيلسوف الفرنسي فولتير إذا أردت أن أفهمك فلا بد من توضيح مصطلحاتك فتعني هذه الدراسة بتحديد المفاهيم التالية

- **الأمن:** لغويا يعني طمأنينة النفس وزوال الخوف فهو بهذا المعنى مرتبط بالإنسان .

- **الأمن الإنساني:** ويعني بصفة عامة التحرر من التهديد والوقاية من الحاجة والذي يحتوي على مجموعة من الأبعاد مثل البعد الاقتصادي، و البعد البيئي، والبعد الصحي، والبعد السياسي والبعد الشخصي والبعد الغذائي، والبعد الجماعي...

- **التهديد** : طريقة يرسمها الرعب على وجه شخص ما، مع وجود النية لجعله يخشى الأتية التي أريد إلحاقها بمعنى أن التهديد ناجم عن نية إلحاق الأذى والضرر ويقسم إلى تهديدات موضوعية وتهديدات ذاتية كما يقسم إلى ثلاث مستويات تهديد فعلي، تهديد ممكن، تهديد محتمل.

- **الخطر:** تهديد محتمل الوقوع وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان وهذا يعني أن الخطر الشد غموضا والتماسا وأكثر احتمالية وان إدراكه بشكل واضح عملية صعبة

- **الساحل الإفريقي:** يشكل الساحل الأفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال أفريقيا و أفريقيا جنوب الصحراء فهو يعد من أقصى الساحل الشرقي للقارة الأفريقية المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي وهو عبارة عن شريط طويل ينظم بداخله عدة دول منها السودان تشاد جنوب ليبيا أقصى جنوب الجزائر النيجر مالي موريتانيا السنغال، وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو ونيجيريا وحتى جزر الرأس الأخضر وإثيوبيا وإريتريا , وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الساحل الأفريقي على أنه: "عبارة عن شريط يمتد خطه الأفقي من شمال عاصمة موريتانيا نواكشوط إلى غاية البحر الأحمر مرورا بمنطقة أميرة السودانية في حين يمتد الخط السفلي من عاصمة السنغال -داكار - إلى غاية البحر الأحمر بحيث يمتد هذا الشريط على طول بقدر ب 5500كيلومتر مربع وعرض يتراوح ما بين 400 و 500 كيلومتر مربع.

- **التهديدات اللاتماثلية،** تسمى أيضا غير المتناظرة أو غير المتكافئة تكون من فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد الطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى"، تعني أيضا غير الانسجامية أو غير العسكرية حيث تضم كل من الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والإرهاب.

عاشرا: صعوبات الدراسة:

تكمن اكبر صعوبة التي واجهتنا لدراسة هذا الموضوع هو الوباء الذي اجتاح كامل العالم المتمثل في وباء كورونا المستجد كوفيد 19 الذي فرض على العالم مما يعرف بالتباعد الاجتماعي الذي شكل لنا صعوبة في اقتناء المراجع .

إحدى عشر : تقسيمات الدراسة :

لقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين ، حيث عنونا الفصل الأول بـ الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وقسمناه بدوره إلى مبحثين جاء المبحث الأول تحت عنوان ماهية الأمن واهم أبعاده والمبحث الثاني بـ الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل ونظرة عن التهديدات الأمنية في المنطقة. ، أما الفصل الثاني عنوناه بـ استراتيجيات البعد الامني في الجزائر اتجاه مناطق الساحل وفيه مبحثين المبحث الأول العقيدة الأمنية في الجزائر وارتباطها الوظيفي بالسياسة الخارجية والمبحث الثاني أساسيات المقاربة الجزائرية في التكيف مع تحديات الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي.

.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

يعتبر البعد الأمني مرتكزا أساسيا في الدراسات السياسية والدولية، خاصة بعد فترة الحرب الباردة وقد شهد هذا الأخير تطورا نتيجة مراجعات أساسية للدراسات الأمنية بنحو إعادة هيكلة ما هو تقليدي وفقا لما هو حديث ؛ فقد تطور مفهوم الأمن نظرا لتحول طبيعة التهديدات وأنماط التفاعل في النظام الدولي وتغير مفهومه من مفهوم مرتبط بالقوة العسكرية إلى مفهوم أشمل وأبعد من ذلك. وفي خضم هذه التحولات ظهر الأمن بأبعاد ومستويات جديدة؛ نتيجة التهديدات التي أصبحت تتربص بالدول داخليا وخارجيا.

حيث تعد قضية الأمن من القضايا المركزية في مجال العلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام بالغ من قبل الباحثين خلال العقدين الأخيرين بفعل مختلف التحولات التي عرفتها معظم الدول على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع بعضها البعض، وعليه فان المشاكل التي عاشتها القارة الإفريقية ودول الساحل الصحراوي تعطينا فكرة واضحة عن الحاجة إلى نظرةجديدة للتوسع في مفهوم الأمن. فالإرهاب.. الفقر.. الأمراض والجريمة المنظمة كلها معطيات تدفع إلى توسيع وتعميق في المفاهيم والمستويات الأمنية ، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

- **المبحث الأول : ماهية الأمن واهم أبعاده**
- **المبحث الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل ونظرة عن التهديدات الأمنية في المنطقة.**

المبحث الأول : ماهية الأمن واهم أبعاده

لقد مثل الأمن المحور الأساسي في اهتمامات الدول من منطلق ارتباطه بسرورتها وبقائها وتحقيق أهدافها الوظيفية على المستوى الدولي عن طريق العديد من الوسائل والتي من أبرزها السياسة الخارجية وقد خصص هذا المبحث لضبط دراسة تطور مفهوم الأمن من خلال التعريف بالمصطلح من الناحية اللغوية و الإصطلاحية ومحاولة تتبع مسار تطوره كمطلب أول، أما المطلب الثاني فيتعلق بتحليل مستويات الأمن وأنواعه ، وأخيرا يتضمن المطلب الثالث دراسة أهمية الأمن في السياسة الخارجية.

المطلب الأول : مفهوم الأمن وتطوره:

يعد الأمن من المفاهيم ذو المدلولات المتعددة التي يصعب على الباحث دراسة تطوره دون اللجوء إلى تحديد مفهومه وضبطه ومن الصعب ضبط مفهوم محدد للأمن؛ ذلك لأنه من المفاهيم غير المتفق عليها، شانه شان الكثير من المصطلحات المتداولة، لذلك سيتم عرض المفهوم اللغوي، ومن ثم المفهوم الاصطلاحي لتدارك المصطلح وتحليله وتتبع مسار تطوره.

أولا - تعريف الأمن

1-التعريف اللغوي للأمن:

أن الأمن في اللغة يشير إلى حالة التحرر من الخوف والحاجة، وهو غياب للخطر وإشاعة للأمن والاستقرار ، الطمأنينة، الثقة وعدم الخيانة بحيث تعرفه العديد من القواميس والمعاجم في هذا المنحى .

يعرفه المعجم العربي (مختار الصحاح): كلمة " أمن" من باب فهم وسلم، أمن " أصلها المن بهمزتين ليت الثانية للتخفيف، والأمن ضد الخوف[1].

[1]-- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، **قاموس مختار الصحاح** . القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي،1950، ص38. نقلا عن بن عمر عشورة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ2011**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، ، 2019،ص07 .

كما يعرفه ابن منظور ضمن معجمه " لسان العرب : الأمن من الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا أمن وأمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة [1].

كما يعني الأمن الطمأنينة والراحة والسكون، وهو نقيض الخوف وغياب التهديد والمخاطر، ومن هذا قوله تعالى : ﴿ **الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ** ﴾[2]

كلمة الأمن 'security جاءت أصلا من كلمة 'securus اللاتينية، وهي تعني التحرر من الخطر ثم تطورت إلى securitat " ثم إلى securitas حتى أصبحت في الإنجليزية "security[3].

2- الدلالة الاصطلاحية للأمن :

كثيرا ما ارتبط الأمن بمتغير التهديد أو اللأمن لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن بدون الأمن "inseucrity والعكس صحيح، قد أشار إليه ميكائيل ديلان (Michael Dilon) في محاولة منه لتحديد مفهوم الأمن حيث رأى أن: الأمن مفهوم مزدوج ؛ حيث لا يعني فقط وسيلة التحرر من الخطر بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا[4].

وقد عرفته موسوعة السياسة بأنه : تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخليه, أما من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني: « حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية[5].

---

[1]- جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب** ، المجد 01 ، الجزء 03 - القاهرة : دار المعارف ، (د،ت،ن) ص 140

[2]- سورة قريش، الآية 04.

[3]- علي الصاوي، **الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي المصري من 1974 - 1981**. رسالة ماجستير : (جامعة القاهرة جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 1988، ص 8. . نقلا عن بن عمر عشورة، مرجع سابق، ص08.

[4] - Michel Dillon politics of security Routledge London: 1996. pp 121, 122.

[5]- أشرف علام ، **مشروع قناة البحرين والأمن العربي** - القاهرة : مجموعة النيل العربية ,2008. ص01.

- من أبرز تعاريف الأمن كذلك تعريف الأمم المتحدة :

الأمن من حيث المبدأ، هو حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي، أو إكراه اقتصادي، بحيث تتمكن من المضي قدما نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها[1].

ما يلاحظ أن جل التعاريف سابقة الذكر ركزت على القوة الأجنبية كطرف أساسي في فقدان الأمن، في حين أن الأمن يمكن أن يكون تهديدا داخلي أو تهديدا غير مادي ، كما تم ربطه بالدولة كفاعل أساسي وهو ما يربط الأمن بالمفهوم التقليدي .

وللتقرب أكثر إلى معاني الأمن ، نورد أهم التعاريف المقدمة من قبل بعض المفكرين، لتصل في الأخير إلى وضع تعريف إجرائي للمفهوم:

عرف والتر ليبمان (Walter Lippman) الأمن على أنه: من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكية، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر[2] .

وعرفه باري بوزان (Bany Buzan) على أنه : العمل على التحرر من التهديد[3].

ما يلاحظ على هذه التعاريف أنها تطرقت لمفهوم الأمن بمفهومه الموسع و ركز ولتر ليبمان و بوزان في تعريفهما على الأمن الثقافي أو ما يعرف بالأمن الهوياتي من خلال الحفاظ على اللغة والدين والعادات والتقاليد التي تعبر عن قيم وذاتية الأمة.

لذلك يمكن تعريف الأمن كتعريف إجرائي على النحو التالي: الأمن هو عكس الخوف أي شعور الفرد بالراحة والطمأنينة ، كما يعني غياب أي تهديد يمس قيم الأفراد .

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي **مفهوم الأمن : مستوياته و صيغه وتهديداته** - دراسة نظرية في المفاهيم والأطر, المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد: 19، 2008، ص01.

[2]- جون بوليس، ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** - تر: مركز الخليج للأبحاث . نبي : مركز الخليج للأبحاث ،2004. ص 414، نقلا عن بن عمر عشورة، **مرجع سابق**، ص08.

[3]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** : الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي الجزائر: المكتبة العصرية 2005، ص 13.

ثانيا تطور مفهوم الأمن وتوسع مجالاته :

تغير المفهوم التقليدي للأمن ولم يعد محددا في النطاق العسكري بل توسع نطاقه وامتد ليشمل تحقيق الأمن في مجالات عديدة ؛ وهو ما جعل الكثير من منظورات العلاقات الدولية تضطر لإعادة النظر في أطروحاتها حول مفهوم الأمن.

ارتبط مفهوم الأمن في دراسة السياسات الدولية تقليديا بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سباق النظام الدولي فالمنظور التقليدي اهتم بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية، واستقلالها، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى[1].

وهكذا فإن الأمن اعثر مورد مرادف للمصلحة الوطنية، ويعود ذلك إلى ارتباط الدراسات الأمنية بالمدرسة الواقعية التي كانت تهتم بالدولة كفاعل رئيسي و وحيد في العلاقات الدولية لفترة طويلة من الزمن، كما حاولت الدراسات النقدية بدورها تغطية نقائص هذا التصور، بحيث رفضت ربط الأمن بالحرب ودعت بدلا من ذلك إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية، وقد تزعمها جون قالتينغ (Johan Galtung) بدعوته إلى السلام الإيجابي و بمفهومه الخاص بالسلام المستقر, فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب ألا يقتصر على غياب الحرب (العنف المباشر) بل يجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك القضاء او على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر وقد تدعمت وجهة النظر الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن من خلال تقرير (Egon Bahr المقدم للجنة "Palme' (1982) والذي عنونه الأمن المشترك". فهناك أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد الأول وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية وحتى ثقافية، كما وقد يكون وراءها فاعلين آخرين غير الدولة كالمنظمات الإرهابية[2].

وأدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة كالأمن المتكامل ، والشراكة الأمنية والأمن المتبادل و الأمن التعاوني بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتوائها كل

---

[1]- مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** . تر: حسين نافعة ، القاهرة : دار المستقبل العربي 1986. ص52.

[2]- عادل زفاع ، إعادة صياغة مفهوم الأمن - برنامج البحث في الأمن المجتمعي - . تاريخ الاطلاع 2021/06/15 الساعة 14.00، متحصل عليه :

https://en.calameo.com/books/0008683167408a3cd6dc

التهديدات. لكن ورغم تعدد هذه التسميات إلا أنها لا تتجاوز الحدود التقليدية للمفهوم، أين تلعب الدولة دورا حصريا.

ومقابل هذه الاتجاهات التنقيحية ظهر الاتجاه ما بعد البنيوي الأكثر طعنا في الصياغة التقليدية، بحيث يدعو إلى إعادة النظر - ليس في وسائل التهديد ومصادرها فحسب - بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالأمن إلا أن الأمن من خلال هذا المنظور ما بعد الحداثي يجب ألا يقتصر على حماية الدولة وتعزيز رفاهها بل يفترض أن يهتم أيضا بحماية الفرد والمجموعة وتعزيز رفاههم[1].

ومن هنا فإن الأمن لم يعد يرتبط بأمن الدولة في الشق العسكري أو قدراتها على مواجهة العدو فقط بل امتد لكافة الأبعاد الأخرى فهو: مجهود يعبر عن رغبة حقيقية في تحديد الأخطار والتهديدات التي تواجهها البشرية ومحاولة التصدي لها من خلال رسم سياسات أمنية وربط كل منها بيد محدد من أجل تحقيق أمن إنساني متكامل من جميع النواحي.

المطلب الثاني : مستويات الأمن وأبعاده

بعد التطرق لتطور مفهوم الأمن ومحاولة الكشف عن أهم التغيرات التي طرأت عليه تبعا للأحداث التاريخية التي مر بها هذا المصطلح مخاصة نهاية القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة وبروز فواعل تحت وما فوق الدولة ، سيتم التطرق إلى مستويات وأبعاد الأمن .

أولا - مستويات الأمن

لقد تعددت مستويات الأمن تماشيا مع الدوائر المهمة كالدائرة الفردية والوطنية والإقليمية الدولية وأخيرا الدائرة الأشمل ألا وهي الدائرة الإنسانية و سنتعرض بالدراسة لكل المستويات فيما يلي:

[1]- عادل زفاع، **مرجع سابق.** نقلا عن بن عمر عشورة، مرجع سابق، ص09.

1) **الأمن الفردي :**

بمعنى توفر الحاجات الأساسية اللازمة لقيام الغرد بوظائفه الحيوية والاجتماعية كعضو في جماعة , ويمارس المجتمع نوعا من الضبط الخارجي الرسمي وغير الرسمي والثقافة) ، كما يزرع آليات ضبط داخل الفرد (الضمير) تمثل المجتمع في إشباع الحاجات بالطرق المقبولة اجتماعيا[1].

2) **الأمن الوطني:**

يعتبر الأمن الوطني المستوى الأساسي الذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا وخارجيا، وتنتهج كل السبل الممكنة في سبيل ذلك، بما فيها الصراع المسلح للحفاظ عليه وهناك من يرى أن مفهوم الأمن الوطني يقوم على فريضتين أساسيتين هما:

- توافر صفة المجتمع الوطني في الجماعة السياسية.
- وجود إطار نظامي لهذا المجتمع في صورة دولة مستقلة ذات سيادة[2].

3) **الأمن الإقليمي:**

يرتبط هذا المستوى من الأمن بالنظام الإقليمي الذي يعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء أكانت منسجمة أو متناقضة [3].

4) **الأمن الدولي :**

يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم في سياق هذا المستوى تتولى الأمم المتحدة كهيئة دولية مسؤولية استتباب الأمن والحفاظ عليه على المستوى العالمي؛ حيث يشير إليه بعض المحللين بمصطلح الأمن الجماعي ذلك أن هذا المفهوم يرتبط بالتزام كل الأطراف باتخاذ تدابير جماعية لمواجهة أي

---

[1]- ذياب موسى البداينة ، **الأمن الوطني في عصر العولمة** . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 . ص64.

[2]- اشرف علام، **مرجع سابق**، ص71-72.

[3]- قريب بلال، " **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه : التحديات والرهانات** "، رسالة ماجستير : جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، 2011 . ص30.

عمل عشوائي من جانب أي دولة ضد دولة أخرى ، ومن جوهر هذا المفهوم أيضا أن له ترتيبات . آليات يستند إليها - لا يرتبط بوجود خصم أو تحالف مسبق[1].

5) **الأمن الإنسائي :**

أو الأمن البشري هو نقطة تحول في الدراسات الأمنية وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن من يعشون داخل الدولة، وفي إطار حدودها حيث أعيد إحياء هذا المفهوم على مستوى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994, وهو يرتبط بجانبين رئيسين هما :

الأول : السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع ، المرض والاضطهاد.

الثاني : الحماية من الإختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية للبشر على جميع المستويات والأماكن[2].

ومنه يمكن القول أن الدولة الآمنة هي الدولة التي حققت قدرا كافيا لأمنها وأمن مواطنيها في جل المستويات لضمان أكبر قدر من الحريات والحقوق الأساسية وضمان أكثر الرفاهية الإجتماعية .

ثانيا- أبعاد الأمن :

ميز البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سبعة أبعاد أساسية للأمن. ضمن ما يعرف بالأمن الإنساني باعتباره المفهوم الأشمل للأمن وهي :

1) **الأمن الصحي:**

يقصد به تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض ، كما توفر له أيضا الحق في التداوي و في الاستشفاء و في الوقاية منها .

---

[1]- جمال زكريا قاسم وأخرون . **الأمن القومي العربي : أبعاده ومتطلباته** ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993. ص 22.

[2]- عزيزة بدر، **الأمن الإنساني في دول حوض النيل**". مجلة السياسة الدولية ، العدد: 181, القاهرة : مركز الأهرام جويلية 2010 ، ص29. نقلا عن بن عمر عشورة، **مرجع سابق**، ص10.

2) **الأمن الغذائي :**

يستدعي توفير الغذاء الصحي الكافي باستمرار و بشكل يحقق التوازن في نمو الإنسان و في بقائه في صحة جيدة مع توافر الجهود الدولية من أجل منع وقوع كوارث المجاعة و سوه التغذية، كما يجب على الدولة أيضا توفير أمنها الغذائي .

3) **الأمن الفردي :**

الخاص بتمكين الإنسان من تحقيق خصوصياته العقائدية واللغوية والثقافية، في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص و العدالة في التوزيع

4) **الأمن الثقافي :**

يفضي بالمكين الفعلي للأقليات من حقوقها الثقافية دونما استثناء باسم أمن الدولة أو ضرورات التجانس المجتمعي[1].

5) **الأمن المجتمعي** : الذي يعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية الدينية اللغوية العرفية) و ضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي و عادل .

6) **الأمن السياسي:**

يشير إلى تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية و السياسية في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي.

7) **الأمن البيئي** : يقصد به خلق السياسات و الآليات و القوانين التي تدرج في منطقها العقلاني ضرورة حماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لاستمرار الحياة[2] .

وبهذا أصبح الأمن يتصف بالشمولية، فهو ليس مسألة تتعلق بحماية حدود الدولة وقدراتها العسكرية فحسب بل هو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه

[1]- أمحند برقوق، الأمن الإنساني مقاربة ايتمو - معرفية" . تاريخ الإطلاع ، الساعة 20:41 متحصل عليه :

http://berkouk-mhand.yolasite.com

[2]- امحند برقوق، **مرجع سابق**. نقلا عن بن عمر عشورة، **مرجع سابق**، ص12.

وعلاقاته المختلفة فالأمن توسع ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة بالتالي فنتيجة لتشعبه، فإنا نجده يشمل كل زاوية من حياة الأفراد والمجتمعات وفي جوهر اهتمامات كل الدول .

المطلب الثالث : أهمية الأمن في السياسة الخارجية

إن الحديث عن السياسة الخارجية لا يمكن أن يؤسس إن لم يكن للحديث عن الأمن طرف فيه ، لأنه من الضروري عند رسم أي سياسة خارجية لأي دولة لا بد من التوقف عند نقاط ارتكاز أساسية ألا وهي البعد الأمني للبيئة المحلية والإقليمية والدولية التي تتفاعل ضمنها هذه الدولة وعليه سيتم ضمن هذا المطلب تحديد العلاقة الرابطة بين الأمن والسياسة الخارجية وأهمية البعد الأمني بالنسبة للسياسة الخارجية لأي دولة.

إن إعادة صياغة مفهوم الأمن أطلق عليها مرحلة الثورة في الدراسات و الشؤون الأمنية، خاصة مع تزايد أهمية و وتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف قوال النظام الدولي، فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجة هذه الأخيرة وفق وسائل واليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية لاسيما وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها[1].

حيث يذهب ريتشارد ليتل إلى أنه ابتداء من نهاية الستينات وبداية السبعينات بدأت أصوات من داخل العلاقات الدولية تجادل بأن طبيعة السياسة الدولية وبنية النظام الدولي قد عرفتا تغيرا كبيرا , ولقد جادلت بالخصوص أن التقسيم أو الفصل الذي أقامته النظرية الواقعية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لم بعد ممكنا، وكنتيجة لذلك ليست الحدود فقط بين الدول قد تلاشت ، بل إن محركات ومحددات السياسة الدولية أصبحت تنبع من داخل الدول أو السياسات المحلية ، وبالنتيجة تغيرت مصادر تفسير السلوك الخارجي للدول

[1] - James N. ROSENAU : The United Nations in a Turbulent World. London: Lynne Rienner publishers, 1992,p28.

وذلك بالانتقال من بنية النظام الدولي إلى بقية الدولة ذاتها ، وهذه التطورات وصفت بأنها تطور طبيعي لظاهرة الاعتماد المتبادل [1].

وقد دافع عن هذه الفكرة الليبراليين الذين يرون تحولا عميقا قد مس جوهر العلاقات الدولية، كما أنه قد أعاد ترتيب الأولويات والموضوعات في السياسات الخارجية للدول ، فلم تعد القوة وتحقق الأمن في فقط ما يهم الدول (مسائل السياسة العليا) وإنما توسعت اهتماماتها لتشمل الإقتصاد والرفاه الاجتماعي أو مسائل السياسة الدنيا بتعبير جوزيف ناي (Joseph Nye). ولم تعد النزاعات المسلحة واختلال ميزان القوى العسكري هما فقط مصدرا التهديد الوحيد للأمن الدولي، بل تعدت وتنوعت هذه المصادر. وأعد تعريف الأمن الدولي بشكل يدمج الأخطار الجديدة التي تهدده[2].

لأن التهديدات الجديدة ذات الصبغة العالمية باتت تقرض وجود ظاهرة التعاون والاعتماد المتبادل وتفعيلها، حيث يعتبر التعاون في المجال الأمني فيما يتعلق بإجراءات الوقاية من الجريمة ومكافحتها من خلال اتفاقيات مكتوبة أو نتيجة اتفاقيات شفهية ، أو حتى نتيجة علاقات مباشرة بين المسؤلين عن الجهات الأمنية نتيجة مصالح مشتركة لبلديهما والغاية من هذا كله هو تحقيق أهداف مشتركة لكل منهما ، تسهم في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار لكل الدول والمجتمعات سيما أن الآثار المترتبة على تفشي بعض الجرائم ومنها الإرهاب لا تؤثر على دولة فحسب بل لحق آثارها بدولة أو حتى دول أخرى[3].

كما أن بروز أبعاد الأمن المختلفة كالأمن البيئي، الإقتصادي ، الأمن البشري، واقع لا مفر منه لأن التهديدات الأمنية أصبحت أمرا يتجاوز إمكانيات الدولة التقليدية مما يقتضي بدوره سلوكا تعاونيا مشتركا بين الدول، ولهذا فإن أبرز مميزات النظام الدولي الحالي هو تداخل المنظومات الأمنية على نحو شديد التعقيد ، واتساع مفهوم الأمن القومي الذي لا يقف عند حدود الدولة ، وإنما أيضا يتصل بما يجري في خارجها وبما تقوم به الدول الأخرى على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية وحتى البيئية، فإنعدام حقوق الإنسان على سبيل

---

[1]- محمد الطاهر عديلة، **الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**". دفاتر السياسية والقانون ، العدد :15، جوان 2016 . ص 247.

[2]- محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص251.

[3]- عميد محمد بن حميد الثقفي، **التعاون الأولى أثره في مكافحة الإرهاب**. الرياض، (د،د،ن)، 2013، ص04.

المثال و غياب برامج التنمية البشرية ومشاريع التنمية الإقتصادية دفع بعض المجموعات البشرية إلى الهجرة غير الشرعية ، الإرهاب ، التطرف ، هذه الظروف الخارجية الجديدة ذات الأبعاد الأمنية جعلت من صناع السياسة الخارجية في بلدانهم يواجهون ضغوط عند رسم السياسة الخارجية [1].

بالإضافة إلى هذا يرى كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهن (Robert Keohane) أن الاعتماد المتبادل وبروز الفواعل وتصدر الاهتمامات الإقتصادية والبيئية... للأجندة الدولية لا يجب أن يعميهم عن مأزق الفوضى الذي يعانيه النظام الدولي وأن الاعتماد المتبادل وحده لن يكفي لتحقيق السلم والأمن دون وجود مؤسسات دولية قادرة على التخفيف من حدة الفوضى الدولية والمشكلات الناجمة عنها، بما يعني أن تحقيق الدول للأمن لا يتوقف عن حجم المبادلات أو كثافة العلاقات بقدر ما يتوقف على فاعلية الأدوار التي تؤديها الدول والمؤسسات الدولية في سبيل إرساء معالم الأمن[2].

من هنا يمكن القول أن البعد الأمني مرتكز أساسي في رسم السياسة الخارجية بفعل تشابك العلاقات الدولية، بحيث أن حدوث أزمة سياسية أو إقتصادية في أي دولة داخليا تنعكس آثارها بصفة سريعة على باقي الوحدات الدولية ومنه يصبح من الصعب فصل العوامل الخارجية عن العوامل الداخلية ، ومن ثم يتطلب رسم سياسات خارجية للتصدي لمثل هذه التهديدات .

---

[1]- عبد الله يوسف سهر محمد ، **الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط": السياسة الدولية** , العدد : 160، أفريل 2005، ص 12.

[2]- محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص253.

المبحث الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل ونظرة عن التهديدات الأمنية في المنطقة.

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام المجموعة الدولية عموما، خاصة دول الجوار الجيوسياسي ونخص بالذكر كل من الجزائر والمغرب، نظرا لما تشهده المنطقة من تحولات سياسية وتفاقم الأزمات الداخلية، واتساع دائرة التهديدات الأمنية المتمثلة في تفشي الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وخاصة ظاهرة الإرهاب، واحتمالات تنامي هذه الأخيرة مما يهدد أمن المنطقة داخليا وأمن دول الجوار إقليميا.

من خلال هذا المبحث سنقوم بتحديد طبيعة منطقة الساحل الإفريقي جيوسياسيا وجيواستراتيجيا، وإبراز أهم التهديدات الأمنية في المنطقة.

المطلب الأول: الطبيعة الجيو - سياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

هناك العديد من التعاريف لمنطقة الساحل الإفريقي، وذلك يعكس اختلاف وجهات النظرة والخلفيات النظرية للباحثين، فالساحل الإفريقي هو منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى، في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا مالي بوركينافاسو والنيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا[1].

واستنادا إلى المعيار السياسي فإن منطقة الساحل تشير إلى ساحل كبير " يضم الدول التي تواجه أزمات اقتصادية وسياسية وبيئية بدأت منذ سنوات السبعينيات وأهمها: السنغال، موريتانيا، بوركينافاسو، النيجر، أتشاد، مالي، وحتى الجنوب الجزائري[2].

---

[1]- ناصر عامر، **الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012،2013، ص49، نقلا عن سوسن معمري، **السياسة الخارجية الجزائرية والمربية تجاه منطقة الساحل**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في السياسات العامة المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2015، ص29.

[2]- شمسة بوشناقة، " **استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود**" (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، كلية الحقوق جامعة ورقة، قسم العلوم السياسية، 28/27 فيفري 2013.

الشكل رقم 01: الجزء الجغرافي لدول المشكلة للساحل الإفريقي

source :Sahel Region , Humanitarian Needs Overview , December 2013, Prepared by OCHA on behalf of Regional Humanitarian Partners,p02.

ولأنه تم الافتراض مسبقا بأن الاهتمام الجزائري والمغربي بالساحل الإفريقي لا يكمن في البعد الأمني فقط بل يتعداه إلى أبعاد أخرى، فإنه لا يمكننا الاكتفاء بتعريف الساحل على أنه قوس للأزمات، بل تستوجب الدراسة التطرق إلى المكانة الجيواستراتيجية للساحل الإفريقي التي جعلت منه محل أطماع العديد من الدول، وتتمثل في:

- الموارد الطبيعية:

تبرز المكانة الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل من خلال زيادة الاهتمام بالمنطقة من طرف القوى الاقتصادية والسياسية العالمية بصفة عامة، والدول الإقليمية بصفة خاصة، نظرا لما تزخر به المنطقة من موارد نفطية وغازية، لهذا سنعرج على الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة والتي يمكن حصرها في:

- **النفط والغاز:**

تضم القارة حوالي 10% من احتياطي النفط العالمي المثبت، ويتركز معظمه بنسبة 60% في ثلاث دول رئيسية منتجة: هي نيجيريا والجزائر وليبيا، في حين تبلغ احتياطات الغاز في القارة حولي 8% من نسبة الاحتياطات العالمية، فمن مميزات النفط والغاز الإفريقي سهولة استخرجه، وسهولة تسويقه بسبب موقع القارة الاستراتيجي بين قارات العالم من جهة، ويسبب تركز كميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها من جهة أخرى[1] . من هنا يبرز الاهتمام الكبير بالمنطقة من طرف العديد من الدول.

- **الموارد الأولية**

تنتج القارة الإفريقية 80% من البلاتين في العالم، وأكثر من 40% من الماس في العالم، و20% من الذهب وبالعودة إلى منطقة الساحل الإفريقي فنجد أن مالي تتركز في نشاطها الاقتصادي على صناعة التعدين لا سيما استخراج الذهب والفوسفات والألماس، أما فيما يخص المعادن فنجد اليورانيوم الخام في المرتبة الأولى، يقدر الاحتياطي منه بنحو 280 ألف طن تستغله شركة سوسيل الفرنسية[2].

وبما أن منطقة الساحل الإفريقي تعرف بقوس الأزمات نظرا لتعدد التهديدات الأمنية فيها ، ارتأينا للتطرق لأهم الحركيات السببية، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا، قبيليا وعرقيا مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج أزمات عديدة.
- فشل الدول الجديدة التي ورثت حدود سياسة دون مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية

[1]- احمد مغرم النهدي، **موقع قارة افريقيا الاستراتيجي**: لمحة تعريفية مجلة قراءات إفريقية، العدد 06، http://www.qiraatafrican.com/_pdf/n6.pdf.47(2010)

[2]- ناصر عامر ، **الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي"، مرجع سابق**، ص55. نقلا عن سوسن معمري، **مرجع سابق**، ص31.

- § في عمليات البناء السياسي للدول خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية في كثير من دول الساحل.
- § أدى ضعف أو غياب فلسفة المواطنة في هذه الدول، مع انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات فعالية ومصداقية، مما يجعل من تدخل أجنبي ثالث أمرا ضروريا.
- § ضعف العدالة التوزيعية مما ينتج حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركيات للتمرد والعنف السياسي ومثال عن هذا مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم.
- § ضعف الأداء الاقتصادي وانتشار الفقر المدقع إذ أكثر من 80 بالمائة من سكان تشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم، وأكثر من 60 بالمائة من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية، وهذا ما ينتج حركيات الهجرة السرية والإحباط الاجتماعي الذي يخلق حركيات التوجه نحو الإجرام والعنف.
- § انتشار الأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملاريا، السل والإيدز بأشكال خطيرة.
- § تأثر منطقة الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية (نزوح اللاجئين من السودان إلى الصومال، من اريتريا سابق للسودان).
- § هشاشة وميوعة الحدود، اتساع الرقعة الجغرافية وضعف الكثافة السكانية
- § إقرار أغلب المؤشرات الإستراتيجية باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا بالنظر الضعف الاندماج الاجتماعي، العجز الاقتصادي.
- § الاهتمام المتزايد للقوى الاقتصادية والسياسية عالميا بهذه المنطقة خاصة مع وجود مؤشرات إيجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية والغازية وهذا ما خلق تنافسا محتكما بين فرنسا، الصين والولايات المتحدة الأمريكية على طريق النفط في إفريقيا[1].

[1]- امحند برقوق ، **مرجع سابق**، ص09. نقلا عن سوسن معمري، **مرجع سابق**، ص32.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

1) العامل الجيوسياسي

الساحل الأفريقي مصطلح عربي الأصل ويعني تقليديا الشاطيء او الحافة الجنوبية للصحراء ، إن كبر مساحة الساحل الأفريقي جعلت عملية تحديده وتعريفه تختلف باختلاف نوعية واهتمام الدارسين للمنطقة، فهناك من يعرفها تعريفا جغرافيا (أنظر الخريطة 01)، وهناك من يعطيها تعريفا سياسية.

جغرافيا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من المساحة الكبيرة المنطقة الساحل الأفريقي، وتنوع المعايير والمنطلقات لدى الباحثين في تحديد الفضاء الجغرافي لهذه المنطقة[1]، والدول المكونة لها، إلا أن هناك شبه إجماع على أن الفضاء الجغرافي للساحل الأفريقي يشمل من الناحية الجغرافية المنطقة الفاصلة بين شمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء. فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، شاملة السودان، تشاد، والنيجر وموريتانيا والسنغال. وهناك تحديد أخر لإقليم الساحل وهو الإقليم الذي يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق بثقة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد، ويتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافيا، ومحدودة السكان، وذات بعد صحراوي فسيح، لا تطل غالبية دولها على منفذ بحري. وبالتالي فالمنطقة عبارة عن شريط طويل يضم دولا عديدة وتبلغ مساحتها ما يقارب تسعة ملايين كيلومتر مربع.

وتعرف منطقة الساحل الأفريقي بخصائص جغرافية، تتمثل في أربعة عناصر هيا المجاعة ، الجفاف، التصحر، ارتفاع درجات الحرارة. وهذه العناصر لها تداعياتها وانعكاساتها المباشرة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية التي تواجهها المنطقة.

أما سياسيا وبالعودة إلى مجموعة الدول التي ضمتها لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف التي تم انشاؤها 1971 فالساحل الأفريقي يضم : السنغال ، غامبيا، موريتانيا، مالي النيجر، تشاد ثم أضيف كل من غينيا بيساو غينيا والرأس الأخضر ونظرا لزحف الرمال كان

[1]- كريم مصلوح ، **الأمن في منطقة الساحل والصماء في إفريقيا** ،ط1،ابو ظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2014 ص 8-9.

من الضروري أن تضاف كل من السودان ، اثيوبيا الصومال ، كينيا وهناك من يعرف الساحل الأفريقي على أنه حزام الفقر الأسود الذي يشمل النيجر ، بوركينافاسو، تشاد، مالي، موريتانيا ،أما إذا استندنا إلى معيار المشاكل والأزمات الاثنية الكائنة به فقوس الأزمات يضم السودان ، تشاد ، النيجر، مالي، موريتانيا [1].

الشكل رقم 02: خريطة توضح دول الساحل

المصدر: بوحنية قوي، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات ، تقارير، ديسمبر 2014، انظر الموقع

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/2014121110195()627544.html

2) العامل الديمغرافي

تتميز منطقة الساحل الأفريقي بتنوع إثني وعرقي ألقي بظلاله على البناء الاجتماعي، حيث تمتاز المنطقة بتداخل وتلافي عدة أعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلفة. فعلى

[1]- عادل زقاغ ، سفيان منصوري، **واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية والعدد 23 مارس 2016، ص157-158.

سبيل المثال نجد في النيجر قبائل الهوسا والزرما، والطوارق، والعرب، وفي مالي قبائل البامبارا والسونغاي والبولس، والكانوري، والطوارق والعرب[1].

وفي تشاد توجد ثلاث مناطق جغرافية مناخية، تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية حيث تعتبر تشاد دولة ذات كثافة سكانية قليلة مقارنة مع الدول المجاورة لها، وذلك بسبب النمو السكاني البطيء. فقد وصل إجمالي عدد السكان في عام 1957 مليونان ونصف؛ إلا أن هذه الكثافة السكانية وصلت في عام 1988 إلى خمس ملايين ونصف. ويقدر متوسط الكثافة السكانية على امتداد تشاد بحوالي 4.9 فرد في الكيلو متر الواحد، وتتميز مناطق الشمال بكثافة سكانية أقل بسبب الطبيعة الصحراوية، حيث يقطن حوالي 0.1 فرد في الكيلومتر المربع، بينما تتميز مناطق الجنوب بكثافة سكانية عالية حيث يقطن حوالي 52.4 فرد في الكيلو متر الواحد[2].

إن التركيبة الأجتماعية والديمغرافية المتنوعة لدول الساحل الأفريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفة، خاصة مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة، التي نتج عنها أزمات عدة مثل أزمة الطوارق في النيجر ومالي، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والحروب الأهلية في دارفور، والصراعات القبلية والإثنية في تشاد.

3) العامل الاقتصادي

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي من أفقر مناطق العالم. ومما يميزه الواقع الأقتصادي لمنطقة الساحل هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دوله بحيث أن معظم دول الساحل الأفريقي تصنف حاليا ضمن فئة البلدان الأقل نموا.

---

[1]- سعيد علي أحمد طه: **منطقة الساحل الأفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية** ، التنافس الفرنسي الأمريكي نمونجا ، انظر الموقع
https://tsaidali.wordpress.com/2015/08/29.html

[2]- سعيد علي احمد طه، **مرجع سابق**.

وبحسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2009، فإن الناتج المحلي الإجمالي التشاد قدر بحوالي 8.914 مليون دولار أمريكي، والسودان بحوالي 68.530 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي مليون دولار أمريكي، والنيجر بحوالي 4.905 مليون دولار أمريكي، وموريتانيا بحوالي 3.201 مليون دولار أمريكي، والسنغال بحوالي 13,333 مليون دولار أمريكي، وبوركينافاسو بحوالي 8.431 مليون دولار أمريكي. أما نيجيريا لأنها تعد أكبر دولة منتجة للنفط في إفريقيا، فإنتاجها المحلي مرتفع حيث يقترب 222,867 مليون دولار أمريكي.

هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول. فحسب إحصائيات 2009 التي قدمتها المؤسسات الأفريقية الثلاث: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، والإتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو بحوالي 1751 مليون دولار أمريكي، وتشاد بحوالي 2134 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي 1863 مليون دولار أمريكي، والسودان 34360 مليون دولار أمريكي، وعلى الرغم من هذه الأوضاع الاقتصادية، فإن منطقة الساحل أصبحت منطقة ذات أهمية اقتصادية، كونها تزخر بالثروات المعدنية مثل الذهب، اليورانيوم، الفوسفات، وباتت الثروة النفطية عامل جذب كبير لدول العالم إذ تصدر تشاد النفط منذ عام 2003 بما يقارب 200 ألف برميل يوميا، كما أصبحت مالي ثالث منتج أفريقي للذهب بعد جنوب أفريقيا وغانا، وتتميز النيجر بكونها ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد استراليا وكندا. وتعتبر نيجيريا أكبر دولة مصدرة للنفط بحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل واحتياطي يبلغ 36 مليار برميل.

يرى المتتبعون للشأن الأفريقي أن منطقة الساحل الإفريقي الأفريقية شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة التي من شأنها الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات، وتأتي هذه التحديات الجديدة على المنطقة في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم. وتعد منطقة الساحل الأفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة غير مسبوقة من التطورات الأمنية، نتيجة لمجموعة من العوامل يمكن حصرها في ثلاث أبعاد وهي؛ البعد الأول ويتمثل في الوجود الإرهابي في المنطقة الذي جعل من منطقة الساحل ملاذا آمنا وقاعدة لعملياته, البعد الثاني: ويتمثل في

انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة[1]، وتجارة البشر والمخدرات، والهجرة غير الشرعية، وهيمنة ظاهرة تجارة الأسلحة. ويتمثل البعد الأخير في الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في المنطقة.

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

شهدت منطقة الساحل والصحراء منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة التي من شأنها الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات، فالجريمة المنظمة العابرة الحدود والإرهاب الذي امتدت شبكاته إلى المنطقة، والأزمات الداخلية والحروب الأهلية، وفشل الدول شكلوا في الفترة الراهنة مشكلا حقيقيا الدول المنطقة ودول الجوار، وبالنظر لشدة هذه التهديدات مع طبيعتها المزمنة، يمكن القول أن الساحل الإفريقي، كقوس للأزمات ينتج عدد من المعضلات الأمنية السياسية منها والاجتماعية والتي سوف تتفاقم في السنوات القائمة نظرا لغياب استراتيجيات محكمة ومبادرات إقليمية فعالة للتصدي لها [2].

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم التهديدات الأمنية التي تعاني منها المنطقة، كالإرهاب كتهديد رئيسي في المنطقة ومحور دراستا تور حوله، بالإضافة إلى الجريمة المنظمة الهجرة غير الشرعية، والأزمات الداخلية وأهمها أزمة الطوارق، ونموذج الدولة الفاشلة، فجل هذه التهديدات مترابطة فيما بينها لتكون سبب مباشر أو غير مباشر في تنامي النشاطات الإرهابية في المنطقة. وهي كالتالي:

1- الإرهاب:

لا يوجد تعريف جامع ومانع لظاهرة الإرهاب نظرا لتداخل المفهوم مع مفاهيم أخرى، على غرار الجريمة المنظمة مثلا، فقد عرفه بروس هوفمان أنه استعمال الخوف عن طريق العنف

---

[1]-بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة الجزائر 7 ،0211 ،ص 22.

[2]- أمينة بويصلة، **التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2011-2012،ص37.

أو التهديد به سعيا للتغير السياسي[1]. والملاحظ من هذا التعريف أنه ركز فقط على الشق السياسي للظاهرة الإرهابية، على أنه أداة ضد الحكومات من أجل التغيير السياسي.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حدثت تغييرات على المعنى الدقيق للإرهاب، وتم استعمال تعبير الحرب على الإرهاب لوصف حملات متعددة الأوجه على الأصعدة الإعلامية والاقتصادية والأمنية والحملات العسكرية التي استهدفت تولا ذات سيادة وحكومات، وكان هذا الانعطاف في المعنى مرتبطا بوصف الشخص أو الجهة بكونه يستعمل الدين في الشؤون السياسية أو يقوم بتطبيق الدين بصورة متطرفة، فهذا التعريف عبر عن الإرهاب بالحرب التي تشمل مختلف الجوانب سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو العسكرية، وترجع أسبابها إلى شخص أو جهة تستعمل الدين لهذا الغرض[2].

تبنت الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب عام 1999 تعريفا للإرهاب يقوم على اعتباره أي فعل يمثل انتهاكا للقوانين الجنائية الدول الأعضاء، ويهدد السلامة البدنية أو الحرية، أو يسبب إصابات خطيرة أو الوفاة، لأي شخص أو عدد من الأفراد أو قد يسبب دمارا للممتلكات العامة أو الخاصة، أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي أو الثقافي، ويكون هادفا ومتعمدا، ويدخل ضمن الأعمال الإرهابية كما يلي: الترهيب أو التخويف أو إجبار أو إكراه أو دفع أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو الجمهور العام أو أي قطاع، لفعل أو الامتناع عن فعل أي عمل، أو عن أن تتبنى أو تمتنع عمن موقف معين، أو تعمل طبقا لمبادئ معينة، أو تخريب أي خدمات عامة أو وسائل إيصال أي خدمة أساسية للجمهور أو لإيجاد حالة طوارئ عامة، أو إيجاد حالة من العصيان المسلح في الدولة[3].

---

[1] - Doron Zimmermann, "the transformation of terrorism, the new terrorism", impact scalability and the dynamic reciprocal threat perception, zucher beitrage 2004, 27. in (http://www.cionet.org/coursepack cp03 ep3g_07.pdf)

[2]- طارق قصي، ال**إرهاب**، وبغداد: مطبعة ليت فيصل للطباعة المدونة، 2014، ص12.

[3]- إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا**: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها" (منكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2011/2010، ص51.

ومن الملاحظ أن هذا التعريف شمل مختلف مستويات التهديد الإرهابي، سواء على مستوى الأفراد والجماعات، أو الهيئات، أو على مستوى الدولة ككل، وهذا ما ينطوي على الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي التي تعدد مستويات تأثيرها .

استفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي بشكل كبير بحيث تعددت التيارات الإرهابية في المنطقة، بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات، ولقد تمكنت التنظيمات الإرهابية من الاستفادة من انعدام الأمن في منطقة الساحل الإفريقي وفشل الدول فيه مما وفر لها الملاذ الآمن، بالإضافة إلى أن اتساع مساحة الساحل الإفريقي وهشاشة حدوده ساهم إلى حد كبير في تواجد الإرهابيين في المنطقة، وربما أبرزها الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أصبحت تعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1]. هذا الأخير وجد ظلته في المنطقة بكاملها وحتى انه استطاع استقطاب أطراف تابعة له من دول العالم وجعل من المنطقة مركزا حيويا لجميع نشاطاته التي هددت دول الساحل ودول الجوار خاصة الجزائر والمغرب.

2-الجريمة المنظمة:

تعرف الجريمة المنظمة عموما على أنها تشاط إجرامي معقد وتطاق واسع، تنقذه مجموعات من الأشخاص على درجة من التنظيم، وتهدف إلى تحقيق ثراء للمشتركين فيها، على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص، وتكون في بعض الأحيان بالفساد السياسي[2].

عرفت منطقة الساحل الإفريقي تزايدا خطيرا النشاط الجريمة المنظمة، هذا النشاط يختلف ويتنوع بتخصص كل منظمة إجرامية، وتأتي تجارة المخدرات في المرتبة الأولى، فالمنطقة هي عبارة عن ممر طبيعي يستخدم منذ آلاف السنين، ونظرا للمسالك الصحراوية الوعرة و الشاسعة فقد كانت المنطقة أرضا خصبة لازدهار نشاط تجارة المخدرات، فالجريمة المنظمة

---

[1]- الدكتور عمر فرحاتي ، **أثر التهديدات الأمنية في الساحل على الأمن في المغرب العربي أورقة بحث كنت في الملتقى المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**، جامعة ورقلة، قسم العلوم السياسية، 27-28 فيفري 2013، ص 14.

[2]- عبد الفتاح مصطفى الصيفي وأخرون، **الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات**، (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،1999، ص24.

لا تقتصر على نشاط واحد في منطقة الساحل، فكذلك نلعب نشاطات الاتجار بالبشر وجها آخر لهذه الظاهرة، إذ غالبا ما تستعمل هذه العصابات مناطق النزاعات والحروب الأهلية من أجل نقل الأطفال والنساء وحتى الأشخاص من مناطقهم الأصلية، إلى مناطق أخرى غريبة عنهم واستغلال ظروفهم مقابل الحصول على مبالغ معتبرة لقاء هذا النشاط[1].

إضافة للنشاطين السابقين الذكر للجريمة المنظمة، هناك نشاط أخر أكثر وأشد خطورة، وهو تجارة الأسلحة التي تزدهر في منطقة الساحل بشكل يثير المخاوف، فهذه التجارة في المغذي الرئيسي للحروب الأهلية في السودان ومالي والنيجر والتشاد وغيرهم من دول الساحل الإفريقي، فالحدود الشاسعة لهذه الدول وغير المراقبة تعتبر عاملا مشجعا على هذا النشاط[2].

وعليه تعد الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي حيث عرفت هذه الظاهرة تناميا كبيرا في السنوات الأخيرة، والتي اتخذت عدة أشكال خاصة منها المتاجرة بالمخدرات الذي أصبحت ممولا رئيسيا للجماعات الإرهابية في المنطقة والتي أصبحت تهدد دول الساحل والجزائر والمغرب.

3-الهجرة غير الشرعية:

تندرج الهجرة غير الشرعية ضمن التهديدات عابرة الحدود والتي يتداخل فيها أمن الأفراد والدولة والمجتمع، وتعرف على أنها: " تعنى بأولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها، والمهاجرون العابرون إلى الدول تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى[3].

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين سمات القارة الإفريقية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أين عرفت المنطقة عدة حروب أهلية ونزاعات حدودية، فأصبح للهجرة غير الشرعية مبرراتها وأسبابها في منطقة الساحل الإفريقي، فالجفاف والتصحر وغياب التنمية الحقيقية

[1]- - عبد الفتاح مصطفى الصيفي وأخرون، **مرجع سابق**، ص25.

[2]- عبد الفتاح مصطفى الصيفي وأخرون، **مرجع سابق**، ص26.

[3]- سهام حروري، **الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي** ،مجلة المفكر، العدد 05، بدون سنة، ص345-346.

وغيرها من المتغيرات وعصابات الجريمة المنظمة كلها عوامل ساعدت وساهمت في تشجيع الهجرة إلى أماكن توفر الأمن والاستقرار[1] .

ولقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي في بداية الألفية الجديدة تزايدا معتبرا للمهاجرين غير الشرعيين، فبعد أن كان الأمر لا يتعدى 200 مهاجر سري في السنة خلال السبعينيات من القرن الماضي، أصبحت الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن الأجهزة الرسمية الجزائرية بأكثر من خمسة آلاف مهاجر سري كلهم يعبرون الساحل الإفريقي[2].

وبالتالي أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي تهديدا للقارة الإفريقية كل نظرا لما ينجم عنها من مخاطر كتقل الأمراض والأوبئة الخطيرة مثل الايدز" و "السرطان" مما يؤثر على النسيج الاجتماعي في الدول المستقبلة مثل الجزائر التي استقبلت في السنوات الأخيرة العديد من المهاجرين الماليين بسبب الحرب.

4- الأزمات الداخلية:

في ظل تنامي الإرهاب الدولي التي تقوده القاعدة أصبحت منطقة الساحل منطقة مثالية التمرير الاستراتيجيات الإرهابية، وعن إمكانية تحالف فيما بين القاعدة وجماعات الطوارق التي تستهدف مالي والنيجر انطلاقا من حدود وبيئات هشة ومفككة[3].

فلقد شهدت مالي نمطا متكررا من الانتفاضات التي قادها الطوارق ضد الحكومات في باماكو، وفي مواجهة ردود غير فعالة من قبل الدولة المالية، شعر الطوارق بان باماكو أهملتهم وهمشتهم، وخصوصا في أوقات الجفاف وقد دفعتهم تلك الأوضاع إلى شن ثورات متعددة في تسعينات القرن التاسع عشر والعقد الأول العشرين[4].

---

[1]- مبروك كاهي ، **مرجع سابق**، ص45.

[2]- مبروك كاهي، **مرجع سابق**، ص46.

[3]- السعيد ملاح، "**تأثير مشكلة الطوارق على استقرار منطقة الساحل الإفريقي** ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول : 65 التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، و 15 16 ماي 2008، ص19.

[4]- فريدومأونوهام، **التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة** ،" مركز الجزيرة للدراسات ، 13 فبراير 2013، ص03.

الشكل رقم 03: المجال الجغرافي لتوزع الأقلية الترقية في منطقة الساحل الإفريقي

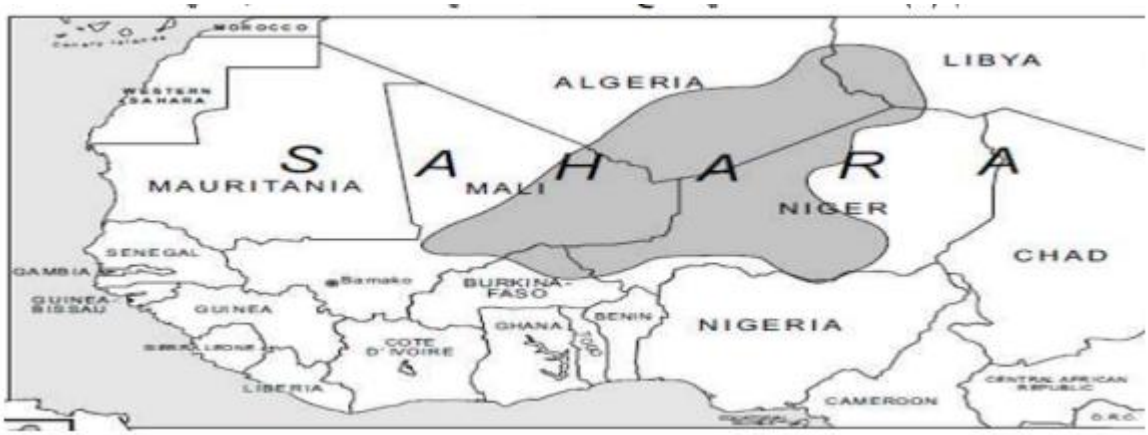

المصدر: أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. ص92.

حسب الخريطة، تتوزع الأقلية الترقية في كل من النيجر، مالي، بوركينافاسو، ليبيا، والجزائر، ومن الملاحظ أنها تتركز بشكل كبير في كل من مالي، النيجر، والجنوب الجزائري.

إن جل الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي يمكن إرجاعها إلى الحرمان النسبي والظلم من طرف الحكومات، والفقر الذي تعاني منه معظم دول الساحل الإفريقي، مما يؤدي ذلك إلى تمرد الجماعات الإثنية مثل الطوارق في مالي من أجل استرجاع حقوقها، لكنها في الأخير لا تلاقي اهتمام الحكومات، بل العكس من ذلك فهي تتهم بأنها جماعات إرهابية، وخارجون عن القانون، فليومنا هذا لازالت منطقة الساحل الإفريقي تعاني من الأزمات الداخلية والتي أدت بدورها إلى تنامي نشاط الجريمة المنظمة والإرهاب.

5- نموذج الدولة الفاشلة

تعرف الدولة الفاشلة بأنها تلك التي لا تستطيع السيطرة على كامل أقاليمها، وغير قادرة على احتكار العنف في يد الأجهزة النظامية، وتنتشر بها الجماعات المسلحة التي تعمل على حماية المصالح الإثنية والعرقية، كما يغيب حكم القانون وينتشر الفساد في الحكومة، وتصبح هذه الأخيرة غير قادرة على توزيع الموارد الأساسية لجميع السكان، وبالتالي ندرة الموارد تؤدي إلى الصراع المسلح [1]، في الآونة الأخيرة اعتبرت البلدان الفاشلة مصدرا للتهديدات العالمية، حيث تمثل مكانا يسود فيه قلق كبير إزاء التهديدات الأمنية الناجمة عن

[1]- عبد الوهاب عمروش، **الأمن في منطقة المغرب العربي و الساق**. مجلة شؤون الأوسط، بدون العدد والسنة، ص176.

ضعف وانعدام وجود هياكل الدولة، وتزدهر الجريمة في هذه الدول وبذلك يزداد النشاط الإرهابي فيها[1].

من أمثلة الدول الفاشلة في الساحل الإفريقي في مالي" التي تعرف اضطرابات سياسية حادة وخصوصا بعد الانقلاب العسكري على الرئيس و تعيين حكومة انتقالية، ولعل شمال مالي الغني بالموارد الطبيعية كالنفط و اليورانيوم هو ساحة صراع بين الجماعات الانفصالية الموالية لقبائل الطوارق والحكومة في باماكو بحجة أن الحكومة لم تعمل على توزيع الثورة بشكل عادل بين الشمال الغني بالموارد الطبيعية، والفقير من حيث غياب تام للتنمية، هذا الصراع خلق أزمات غذائية وإنسانية بفعل غياب شبه تام لسلطة الدولة وعجزها التام على إيجاد حلول لهذه المشاكل.

ما نستنتجه من خلال التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي التي تطرقنا إليها، هو أنها مترابطة فيما بينها لتزيد من حدة النشاطات الإرهابية في المنطقة، فانتشار الدول الفاشلة والضعيفة منحت الفرصة للتفاعل بين الجريمة المنظمة والإرهاب، حيث وفرت هذه الدول مجالا واسعا المختلف أشكال الجريمة المنظمة، كتجارة المخدرات والأسلحة وحتى البشر، نظرا لعدم استطاعتها على أداء وظائفها لتلبية مطالب مجتمعها، بالتالي يلجأ الأفراد لمثل هذه الأعمال والتي بدورها تساهم في زيادة عدد المتمردين والإرهابيين، وبالتالي فهي ترتبط بشكل وثيق بتنامي الظاهرة الإرهابية في الساحل، وبدورها الجماعات الإرهابية تعتمد على تجارة المخدرات و الأسلحة كمصادر التمويلها، فالدول الفاشلة والأزمات الداخلية التي تعاني منها دول الساحل تؤدي إلى تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة والتي بدورها تحفز النشاطات الإرهابية في المنطقة.

[1]- الحافظ النويشي، **أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا**": حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي المستقبل العربي (2013)، ص45.

خلاصة الفصل :

الأمن الإنساني الذي اعتمدته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كمعيار لقياس مدى استقرار دول العالم لازال لم يتحقق منه شيء يذكر في دول العالم الثالث وأفريقيا، خصوصا منطقة الساحل الإفريقي التي لازالت لم تخرج من معضلة تأسيس وبناء دولة قوية ذات ركائز لا تهددها الأزمات، حيث نجد معاناتها على كل الأصعدة؛ من مشكلة الحكم وغياب الديمقراطية والتداول، وتفشي الانقلابات؛ وهذا أهم عائق أمام بناء دولة سليمة ومستقرة في الساحل الإفريقي، إلى ما ورثته تلك الدول عن الاستعمار من تمزق مجتمعي وصراع إثني وضعف للتنمية وتبعية لا محدودة للخارج، ما يؤسس لظواهر وتحديات سلبية أخرى .

الفصل الثاني

استراتيجيات البعد الأمني في الجزائر اتجاه مناطق الساحل

تمهيد:

تعد العقيدة الأمنية في المنطلق والموجه للسلوكيات والفعل الأمني والسياسي للدولة، وهي المحدد لمختلف الاستراتيجيات والسياسات التي تنتهجها الدولة في مواجهة التهديدات والمخاطر التي تحدق بها وتهدد أمنها واستقرارها، وتعمل على خلق الفرص للفعل والتحرك الخارجي، وهي المنطلق في تحديد السياسات العامة الوطنية.

ونظرا للأحداث والتحولات التي تعرفها المنطقة الإقليمية للجزائر على غرار دول الجوار مثل تونس وليبيا والساحل الإفريقي خاصة أزمة شمال مالي، تعمل الجزائر على تطوير إستراتيجية وسياسية ناجعة التعامل مع هذه الأزمات ومحاولة تسويتها والحد من خطورتها وتداعياتها الأمنية والعسكرية, كما تعمل الجزائر على تطوير استراتيجيات وآليات لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تأتي من منطقة الساحل كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وعليه تطرقا في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: العقيدة الأمنية في الجزائر وارتباطها الوظيفي بالسياسة الخارجية
- المبحث الثاني: أساسيات المقاربة الجزائرية في التكيف مع تحديات الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: العقيدة الأمنية في الجزائر وارتباطها الوظيفي بالسياسة الخارجية

نتطرق في هذا المبحث إلى العقيدة الأمنية ومن ثم إلى أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية التاريخية والسياسية والإيديولوجية...الخ وكذلك السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة الأمن القومي الجزائري وأخيرا الإستراتجية الأمنية الخارجية الجزائرية منذ 2011.

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية القريبة، المتوسطة والبعيدة[1].

وتعرف العقيدة الأمنية على أنها : جملة من الآراء والمبادئ والأطروحات والمفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد، والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية، الاقتصادية، الفلسفية، الدينية والعلمية[2].

كما يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتخطيها التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، إذ تمثل هذه العقيدة تصورا أمنيا، حيث تحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما تحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها[3].

---

[1]- بوحنية قوي، **مرجع سابق**، ص2.

[2]- فاطمة عيساوي، **الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2015، ص 103.

[3]- فاطمة عيساوي، **مرجع سابق**، ص104.

ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي.

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تج لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها [1].'

الفرع الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

لكل عقيدة أمنية لأي دولة جملة من المرتكزات التي تنطلق منها وتساهم في تشكيلها وبلورتها وبالرجوع إلى العقيدة الأمنية الجزائرية نجد أن هناك جملة من العوامل التاريخية والجيوبوليتكية والأيديولوجية ساهمت بدور كبير في بلورتها و تشكلها.

فمن الناحية التاريخية نجد أن الاحتلال الفرنسي للجزائر عمل على محاولة طمس ومسح الهوية والشخصية الجزائرية[2]، إلا أن مشروعه فشل بسبب مقاومة الشعب الجزائري وتمسكه بهويته العربية الإسلامية وثبت على أصوله مبادئه الوطنية، وتعد الثورة التحريرية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي بأفكاره ومبادئها وقيمها أحد أهم روافد ومنطلقات العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال.

ساهمت الثورة التحريرية الجزائرية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد الاستقلال، فلجد أن عملية بناء الدولة الوطنية الجزائرية وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية، ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية، وحدود ومجالات الحركة والفعل السياسي والأمني، خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي، فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي ظاهرة العولمة وما صاحبها من فرص وتحديات، وتهديدات ومخاطر، إلا أن هاجس التاريخ أو المتغير التاريخي يظل حاضرا بقوة ولا يزال يطبع العقيدة الأمنية الجزائرية،

[1]- بوحنية قوي، **مرجع سابق**، ص2.

[2]- عبد الكريم اسماعيل، **العقيدة المصرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة**، الملتقى الدولي حول: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة 13-12 نوفمبر 2014.

مثل رفض التواجد الأجنبي على التراب الجزائري أو على الحدود، ورفض التطبيع وإقامة علاقات مع المحتل الصهيوني لفلسطين، ودعم حركات التحرر في العالم ضد الاستعمار والوقوف إلى جانب الشعوب المستضعفة خاصة دول العالم الثالث[1].

كما تلعب العوامل الجيوبوليتيكية دورا بارزا في تشكل العقيدة الأمنية الجزائرية، فموقع الجزائر الاستراتيجي في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة يتوسطها المغرب العربي الكبير، واعتبارها نقطة التقاء بين كتلتين كبيرتين جغرافيا واستراتيجيا هما الاتحاد الأوروبي والعمق الإفريقي، وباعتبارها دولة متوسطية محورية، كما أنها الدولة الأكبر مساحة إفريقيا وعربيا، فهذه المعطيات الجغرافية جعلت من الجزائر دولة مهمة ومحورية جيوبوليتكيا، ولكن هذا المعطى الجغرافي كان له تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلته يكون منكشف على عدة جهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت تأخذ بعين الاعتبار هذه الإنكشافات الأمنية[2].

إن مستويات تأثير العامل الجيوبوليتيكي على طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر متنوعة، فإلى غاية نهاية الحرب الباردة مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر العقيدة الأمنية الجزائرية، أما في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الانكشافات الأمنية للجزائر، وزيادة درجات الاعتماد المتبادل والترابط والتشابك على العديد من المستويات، اتجهت العقيدة الأمنية الجزائرية للارتكاز على عناصر ومعطيات جديدة تجعلها تتكيف وتواكب التطورات الجارية دوليا وإقليميا، وكان من بين أهم تلك العناصر قضايا تتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وأمن الدولة، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها[3].

كما كان البعد الأيديولوجي أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المناهضة للاستغلال والاستعمار والامبريالية الغربية، مصدرا قيما لهذه العقيدة الأمنية واستمر تلك لعدة عقود، كما أن الخيارات السياسية التي تبنتها

---

[1]- سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص ص 230 229.

[2]- صالح زياني، **مرجع سابق**،ص291.

[3]- سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص231.

الجزائر بعد الاستقلال كخيار الحزب الواحد دوره في بلورة هذه العقيدة الأمنية، فحسب هذا الخيار والايديولوجيا تم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء جامع لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات السياسية الأولى التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، وعليه أكنت المواثيق الوطنية السنوات 1964 و 1976 و 1986 ، وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر أنذاك، إن الاشتراكية كنظام وايديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال[1].

لقد رسمت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاث عقود منذ الاستقلال، ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية، ودعم النزاع العربي ضد الكيان الصهيوني الغاصب، والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية، والاستعانة بالمؤسسة العسكرية والجيش الوطني الشعبي في جهود التنمية وبناء الوطن[2].

وأثرت التحولات العالمية وحتى الداخلية الجزائر مع نهاية الثمانينيات على التوجهات الايديولوجية التي ظلت مصدرا للعقيدة الأمنية الجزائرية لعقود طويلة، فأحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر، وضعت الأمن الوطني أمام محك صعب، لاسيما أن الجزائر كانت تمر بتحولات عميقة ضمن مستويات مختلفة خاصة السياسية والاجتماعية ، إذ يعبر الانفجار الداخلي الذي عرفته الجزائر عن العزلة والترهل الذي كان يعاني منه النظام، فقد كان من أهم مؤشراته توسع الشرخ والهوة بين النخبة الحاكمة وعموم المواطنين، وبحكم تزامن ذلك الوضع مع تحولات كبرى وهامة على مستوى النظام العالمي كانهيار المعسكر الشرقي وأفول الإيديولوجية الاشتراكية والشيوعية لتحل محلها الإيديولوجية الليبرالية على مستوى

عالمي، فإن ذلك انعكس بشكل واضح على طبيعة الإيديولوجية الاشتراكية التي ظلت مصدر هام للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال[3].

فمن أجل الحفاظ على الأمن الوطني ورغبة في مباشرة العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، حدث تحول هام في العقيدة الأمنية للجزائر لتتلاءم مع عملية التحول المرن

---

[1]- سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص 231.

[2]- صالح زياني، **مرجع سابق**، ص 191

[3]- سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص 232.

والسلس نحو الديمقراطية، ومواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات التي يمر بها النظام الدولي ككل.

وتزامنت عملية إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية للجزائر لتواكب الترتيبات السياسية والاقتصادية الجديدة، بروز ظاهرة العنف الذي تزامن مع أزمة سياسية واقتصادية حادة، تهديدا حقيقيا للأمن الوطني الجزائري، وهو ما استلزم بلورة عقيدة أمنية تأخذ في الحسبان كلا من جانبي الأمن الصلب واللين للتعاطي مع هذه الظاهرة المعقدة، فظاهرة العنف والإرهاب وارتباطهما بقضايا أخرى مثل تجارة واستهلاك المخدرات والجريمة المنظمة، ساهمت كلها في إعادة تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية وفق مدركات التهديد الجديدة، وذلك بالتركيز والبحث عن سبل وصيغ وميكانيزمات للتعاون والتنسيق والتشاور ومحاصرة هذه التهديدات والمخاطر الجديدة[1].

إن هذه المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال إلى وقتنا الراهن كانت متنوعة ومختلفة، كما أن شكل التهديد عساهم في تحديد شكل ومضمون العقيدة الأمنية للجزائر، ويبقى الإطار العام لهذه العقيدة هو أنها انتقلت مع مرور الوقت من كونها تعتمد أكثر على المفهوم الضيق للأمن الأمن الصلب إلى المفهوم الواسع للأمن الأمن اللين"، وذلك في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر داخليا وخارجيا والتي تشهدها البيئة الإقليمية والعالمية.

[1]- صالح زياني، **مرجع سابق**، ص 292.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة الأمن القومي الجزائري

تعتمد العقيدة الأمنية الجزائرية في توجهها العام على ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو من بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية و دبلوماسيتها، وعليه لابد من التطرق المبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ والأسس والتي يمكن أن نوجزها في النقاط الأتية[1]:

- الإيمان بالسلام العالمي القائم على العدل والإنصاف ورفض مبدأ القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة
- الإيمان بحق الدفاع المشروع عن النفس من أجل الحفاظ على المصالح العليا للدولة
- الاعتماد على أسلوب الحوار والمفاوضات كسبيل عملي لتحقيق ما تسعى إليه من أهداف
- الالتزام بمبدأ الشرعية الدولية في معاملاتها وعلاقاتها الدولية؛
- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
- رفض أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية؛
- هذا إضافة إلى الالتزام بمناصرة مختلف حركات التحرر في العالم ومساندتها بمختلف الوسائل والأساليب السلمية

وتستمد السياسة الخارجية للجزائر جذورها من ثورة الفاتح نوفمبر 1954 إذ أن هناك ارتباط مباشر مع اندلاع الكفاح من أجل تحرير الوطن. على الصعيد البشري، بما أن عددا من الدبلوماسيين قد بدأوا مشوارهم بصفة ممثلين الجبهة التحرير الوطني ومن حيث الأهداف أيضا، ذلك لأن المحاور الرئيسية السياسة الجزائر الخارجية تحددت قبل الاستقلال. فالنصوص الأساسية التي يحفل بها التاريخ السياسي الجزائري منذ أرضية الصومام إلى غاية الميثاق الوطني المنقح سنه 1986 تضفي انسجاما واستمرارية وشفافية على العمل الدبلوماسي في الوقت نفسه الذي تبين فيه أنها تعكس بصدق السياسة الخارجية. فالجبهة

[1]-- سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص 239.

الداخلية والجبهة الخارجية متفاعلتان في الجزائر تتمثل الدبلوماسية الجزائرية، من حيث تنظيمها وسيرها، في حلقات مترابطة ترسم فضاءات جغرافية محددة يبرز فيها المجال الذي يشكله أهم شركاء الجزائر مثل فرنسا والولايات المتحدة أو روسيا، والمحيط الأخوي المتكون من بلدان المغرب العربي والمشرق، وكذلك المحيط المرغوب أي بلدان العالم الثالث ومنها البلدان الصديقة لاسيما تلك التي ساعدت الثورة الجزائرية خلال حرب التحرير[1].

وتقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93 ، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الإقليمية والدولية.

إلا أن الجزائر قد أعطت لهذه القواعد مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها الإقليمي، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الايجابي[2].

إن حسن الجوار البسيط الذي يعني عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق بين الدول، ولا بد من أن يعطى له التفسير الايجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب والتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة الكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما أن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر والنزاع، والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات الاتحاد الإفريقي المتعلقة باحترام الحدود القائمة بعد الاستقلال، أو الحدود الموروثة عن الاستعمار.

---

[1]- سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص 240.

[2]- سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، منكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 27

وبهذه الايجابية التي أصبغت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي، لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على إقليمها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو أن تقيم تعزيات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة، كما يمكن أن تمنع هذه الأخيرة من النفاذ إلى البحر عبر إقليمها مثلا، وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والإقليمية.

فالتصور الجزائري يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين الدول والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور والتنسيق من أجل حل وتسوية كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، وكذلك استغلال كل الإمكانيات التنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم ويعتمد التصور الجزائري لمبادئ حسن الجوار الإيجابي في التفسير والتطبيق على إعطاء أهمية للمبدأ الأول والثاني، وإضافة مبدأ ثالث لا يعتبر من مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدولية والإقليمية[1].

وهذه المبادئ هي:

- ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار؛
- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة؟
- مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها؛
- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة؛
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.

[1]- سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص 241.

المطلب الثالث : الإستراتجية الأمنية الخارجية الجزائرية منذ 2011

خلق التدهور الأمني وضعف الدول في محيط الجزائر مشاكل عديدة تتجاوز في خطورتها حدود الدول منها التهريب وتجارة المخدرات والسلاح، وقد فشلت هذه الدول محليا أو إقليميا في استيعاب هذه التهديدات الأمنية والذي لا يتحقق إلا من خلال التنسيق الإقليمي والدولي وتبادل المعلومات وتوحيد الرؤى والجهود في سبيل القضاء النهائي على تلك التهديدات الأمنية. ستحاول من خلال هذا المبحث معالجة أهم ردود الفعل الجزائرية و تعاملها الرسمي مع التحديات المذكورة ضمن العناصر التالية

الفرع الأول: على مستوى العلاقات الجزائرية العربية منذ 2011

إن التعاون بين الأقاليم المتجاورة يحدث في أقاليم شتى من العالم ، ولعل من أهم صيغ التعاون الأمني هي الإجراءات الأمنية المشتركة سواء ما كان بصفة رسمية أو غير رسمية من خلال رابط الحفاظ على المصلحة المشتركة بين دول الإقليم المتجاور مثلما يتطلب قيام علاقات اعتماد مكثفة بين الطرفين بحيث لا يمكن من خلالها التخلي عن حب المصلحة والفوائد المتاحة إذ كلما وجدت علاقات اعتماد متبادل مكثفة بين مجموعة من الدول كلها نشأت علاقات تعاون أمني تجمع مصالح الطرفين.

وتتركز الشراكة الأمنية من خلال الإعتماد المتبادل على إجراءات الأمن التعاوني وبناء الثقة بين وحدات العملية التعاونية وتتجسد عمليا عبر تبادل المعلومات والتنسيق في مجال المراقبة والتنفيذ بالاعتماد على الترتيبات الأمنية في هذا الإقليم والتي تنشأ عن تبلور إجماع لدى دوله حول ضرورة التعاون بينها لتخفيض العنف وتعزيز الإستقرار والسلم في المنطقة عبر تفعيل مختلف أشكال الإتفاقيات مثل معاهدات الأمن الرسمية واتفاقيات العمل المشتركة[1] .

وفي العلاقات المغاربية تتجه إلى التعامل الثنائي انطلاقا من المصالح الحيوية ومدى فاعلية العلاقات بين الدول من حيث التأثير والتأثر والذي بات يطغى على إستراتجيات الدول في التعاطي مع التحولات الراهنة ومدى تمددها نحو تفعيل الهاجس الأمني الإقليمي

[1]- حسام حمزة ، **الدوائر السياسية للأمن القومي الجزائري** - رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011 ، ص 47.

المتأتي من دول الجوار الجغرافي المغاربي بغرض مجابهة التحديات الأمنية برغم الليس والغموض الذي يكتنف سلوكيات ونوايا بعض الدول ومواقفها اتجاه التعاطي مع الوضع الأمني القائم ومدى قدرتها على التكيف مع المخاطر والظروف الطارئة التي تتجاوز الحدود الوطنية للدولة الواحدة ؛ حيث كشفت العديد من التقارير عن الزيارات والنشاطات المكثفة للمسؤولين المغاربة فيما بينهم بهدف تفعيل العمل الثنائي وإيجاد آليات تنسيقية تعاونية للتقليل من تحديات المنطقة وأهم هذه الزيارات ما يلي :

- الزيارات المكثفة للمسؤولين التونسيين إلى الجزائر والتي قادها رئيس الحكومة المؤقتة الباجي قايد السبسي " يوم 15 مارس 2011 ، ثم زيارة راشد الغنوشي أمين حركة النهضة التونسية في 20 نوفمبر 2011 الذي استقبله الرئيس عبد العزيز بوتفليقة برغم من عدم تمثيله لأي مهمة رسمية ثم زيارة رئيس الحكومة الأسبق حمادي الجبالي في 3 ديسمبر 2012 وتندرج هذه الزيارات ضمن دعم الجزائر للمسار الانتقالي في تونس والتأكيد على عمل العلاقات الجزائرية التونسية لتأتي بعدها زيارة وزير الخارجية الجزائري لتونس لتسوية ملف الحدود البحرية ووعد الحكومة الجزائرية بتقديم دعم مالي للخزينة التونسية ثم زيارة الوزير الأول الجزائري إلى تونس في 29 ديسمبر 2013 والاتفاق على عقد اللجنة العليا المشتركة للبلدين لبحث القضايا المشتركة في المجال الأمني خاصة . وفي 2015 استقبل الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي" عقب انتخابه وتم الاتفاق على الرؤية المشتركة حول الملفات الأمنية في المنطقة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب ورفض الحل العسكري في ليبيا[1].
- زيارة وزير العلاقات الخارجية المغربي سعد الدين العثماني إلى الجزائر في 22 جانفي 2012 حيث حظي باستقبال غير مسبوق لمسؤول مغربي والمنهجية الجديدة المتفق عليها لتحسين العلاقات وتطوير التعاون بين البلدين بالتركيز على المتفق عليه وتأجيل القضايا المختلف عليها وهو ما فسره الدكتور قوي بوحنينة " بقوله : « إن التنسيق الأمني المغربي الجزائري موجود عمليا وميدانيا - لكنه غير مترجم في شكل شراكة أو اتفاقية إستراتيجية معلنة والحملة المغاربية للرئيس التونسي المؤقت منصف المرزوقي في

[1]- عبد الرزاق مقري و الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية , مداخلة ضمن أشغال ندوة : المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة "، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، أيام 17و18فيفري 2013.

فبراير 2012 ودعوة القادة المغاربة على إحياء الإتحاد المغاربي كحتمية تفرضها طبيعة الوضع الراهن فالقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عقدت بالجزائر تجاوزت 60 لقاء في سنة 2012 وما يقاربها في سنة 2013 وهو ما حول الجزائر إلى مجمع سياسي وأمني دولي ومتعدد الأطراف ، وقد تعززت العلاقات الأمنية الجزائرية الليبية لتجاوز عقد الماضي التي واكبت بداية الحراك السياسي ضد القذافي إذ سجل تبادل في الزيارات على مستويات عليا بين القيادتين[1] .

- وتحافظ الجزائر على علاقاتها الإستراتجية بتونس وليبيا في شقها الأمني في ظل عقد إتفاقيات إستراتجية ترتبط بتبادل المعلومات الأمنية والتعاون الإستخباراتي وتبادل خبرات التدريب في ظل مطالبة ليبيا وتونس الاستفادة من الخبرات الجزائرية الإحترافية وستضل العلاقات الجزائرية المغربية تراوح مكانها وتعاون أمني تحتمه الضرورات الإستراتجية المرتبطة بالجوار الإقليمي لغلق الحدود وقضية الصحراء الغربية.

وقد تم توقيع اتفاقية أمنية جزائرية تونسية في مارس 2017 خاصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وضمت النقاط التالية : مكافحة التهريب بكل أشكاله والجرائم ذات الطابع الإقتصادي واسترجاع الأموال والثروات المسروقة ، هذا التعاون يكون عن طريق تبادل المعلومات والخبرات التقنية والزيارات بين خبراء البلدين[2]

- زيارة الوزير الأول الجزائري إلى ليبيا في ديسمبر 2013 بهدف مناقشة الوضع الأمني الليبي والاتفاق على تنسيق الأمن الحدودي ومكافحة الإرهاب وإنشاء لجنة حدودية جزائرية ليبية وقد عرضت الجزائر على المسؤولين الليبيين إمكانية التدريب وتقديم المساعدة في مجال الجيش والشرطة ، كما أن رعاية الجزائر للجولة الثانية لحوار الفرقاء الليبيين يأتي في إطار حرص الجزائر على مساعدة ليبيا في الخروج من الأزمة ويعتقد العديد من السياسيين الليبيين بأن الحل السياسي في ليبيا يمر عبر الجزائر وتعمل في نفس الوقت الجزائر على ضبط أمن الحدود بين الجزائر وليبيا وتونس التي توجت بمبادرة متعددة الأطراف في يناير 2013 بمبدئية غدامس الليبية الواقعة في مثلث حدودي بين

[1]-بوحنينة قوي، مرجع سابق، ص2.

[2]- جمال كريمى ، اتفاقية أمنية بين الجزائر وتونس لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة ، يومية الوطن , تاريخ الاطلاع 2021/05/19، الساعة 23:22 . متحصل عليه: http://alwatannews.net/articel/801872/Arab/

ليبيا وتونس والجزائر والتي نوقشت فيها العديد من القضايا الأمنية التي تجمع إهتمامات الدول الثلاث لمواجهة التهديدات الأمنية وانتهت هذه القمة بوضع إستراتجية للتنسيق الأمني وتحتوي على ما يلي :

1. إقامة لجان دورية مشتركة لتبادل المعلومات بين الحكومات الثلاث .
2. بناء منظومة معلوماتية مشتركة لمراقبة الحدود .
3. تفعيل دور المجتمع المدني في توطيد العلاقة بين شعوب المنطقة خاصة في المناطق الحدودية.
4. تأكيد المسؤلين المملكة المغربية على حرصهم على إقامة المغرب العربي وأنه يبقى رأس أولوياتهم حينما عرض عليهم الإنظمام إلى مجلس التعاون الخليجي [1]

إن الموقف الجزائري عاني من أزمات المنطقة العربية (السورية واليمنية) حيث رفضت الجزائر أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدولتين وتجلى ذلك واضحا عندما اعترضت الجزائر بإضافة إلى سوريا على قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7360 الصادر 2011/03/12 الذي كان بمثابة الشرعية التي أضفتها الجامعة العربية على التدخل في ليبيا قفي سوريا تضل تؤكد الجزائر على أمور ثلاثة : الحفاظ على وحدة الأراضي السورية ، ضرورة الحوار بين السلطة والمعارضة وتجنب عسكرة النزاع وضرورة مكافحة الإرهاب، أما اليمن فرفضت الجزائر المشاركة في عملية عاصفة الحزم التي انطلقت في 2015/03/26 الموجهة ضد جماعة الحوثيين في اليمن المدعومة من إيران بالنظر إلى الدستور الجزائري في مادته (26) التي تنص بعدم السماح بمشاركة الجيش الجزائري في مهمات خارج حدود بلاده[2].

أما على مستوى العلاقات الجزائرية السعودية فقد غلب عليها الطابع الإقتصادي على الرغم من بعض الخلافات السياسية حول العديد من القضايا الإقليمية خاصة الأزمة السورية وشهدت تبادل العديد من القضايا الإقليمية خاصة الأزمة السورية ، وشهدت تبادل العديد من

[1]- سعيدي ياسين ، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** . رسالة ماجستير ، جامعة وهران 2، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016، ص138.

[2]- سعيدي ياسين

الزيارات لمسؤولي البلدين وتوقيع العديد من اتفاقيات الشراكة والتعاون اقتصاديا منذ زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أفريل 2015 والوزير الأول الأسبق عبد المالك سلال في نوفمبر 2016 وتم تأكيد على والتنسيق المشترك والإتفاق الإستراتيجي عام 2017 فالبلدين يغلبان البرغماتية في علاقاتهما[1].

ومن هنا يتضح أن البعد الأمني هو مستوى من مستويات السياسة الخارجية لكن عادة ما تكون المتغيرات الاقليمية والدولية محورا أساسيا في التحكم بدرجات البعد الأمني فنجد النظم السياسية العربية تتخذ من المقاربة الأمنية غطاء نتيح لها ضمان الأمن السيادي للدولة وهذا ما تعكسه الأرقام المالية الضخمة المخصصة للقطاع العسكري وتحديثه ، فالجزائر في 2011 خصصت 6.8 مليار للإقتاء العسكري ليصل في 2013 إلى 11 مليار وهو ما يؤكد اهتمام صناع القرار الجزائري بالمتغير الأمني خاصة بعد أحداث تيغنتورين سنة 2013 والعملية الإرهابية استهدفت مجمع الغاز " الحياة " الذي أكد على التهديد الأمني الذي شكلته الحدود الشرقية والجنوبية للجزائر[2]

الفرع الثاني: على مستوى العلاقات الجزائرية الإفريقية منذ 2011

سياسة الجزائر في المنطقة الإفريقية سياسة دائمة وثابتة تقوم على أسس حفظ أمن حدودها مع دول المنطقة كجزء من حماية أمنها القومي المرتبط بتحصين الحدود ولذلك سعت الجزائر إلى احتواء الأزمات المنتشرة في المنطقة والتي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمنها القومي كلما واجهت السياسات الغربية التي كانت عائقا أمام الإستراتجية الأمنية الجزائرية المشتركة مع دول المنطقة كل ذلك أدى بالقادة السياسيين وصناع القرار في النظام الجزائري على اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تلك التهديدات والعمل على تأمين الوطن وحماية حدوده الترابية بالذالك انتهجت الجزائر العديد من الإستراتجيات لمواجهة هذه التهديدات منها :

---

[1]- امال زرنيز السمة العلاقات الجزائرية السعودية : الهدوء والتقارب وتجاوز الخلافات السياسية , مجلة أراء حول الخليج ، العدد: 136، تاريخ الإطلاع 2021/05/01 الساعة11:23 ، متحصل عليه :
http://araa.sa/index.php?view=article&id

[2]- محمد السنوسي، مرجع سابق، ص29.

1. إستراتجية عسكرة الحدود:

التطورات التي شهدتها الساحة الإقليمية للجزائر والتي أفرزت سقوط الأنظمة في كل من تونس وليبيا في 2011 وأزمة مالي اتضح للقادة الجزائريين حجم التهديد الناتج عن ذلك وإدراك شساعة الحدود الجنوبية وانكشافها على جميع التهديدات القادمة من الساحل لذلك كثفت الحراسة والمراقبة على طول الحدود الشرقية والجنوبية و الجنوبية الغربية للبلاد، ولكير وشساعة المساحة بين الناحيتين العسكريتين الرابعة والسادسة عمدت وزارة الدفاع الوطني إلى استحداث قطاعين عمليين الأول شمال شرق عين أمناس بالناحية العسكرية الرابعة بورقلة التي تنظم البترول بحاسي مسعود والثاني بمنطقة برج باجي مختار بالناحية العسكرية السادسة بتمنراست التي تشمل مقر قيادة الأركان المشتركة(CEMOC) ويبعد مقر الناحية العسكرية الرابعة بورقلة عن الحدود مع ليبيا بما لا يقل عن 1000 كلم ن وهو نفس ما تعانيه الناحية العسكرية الرابعة وجدت أمام صعوبات في القيادة وإدارة وحداتها العسكرية العامة على الحدود وقد أفرز الصراع في شمال مالي والحرب الأهلية في ليبيا وإضرابات الحدود عن مشاكل في التغطية الأمنية وقيادة القوات [1].

كل تلك الإجراءات تزامنت مع حادثة " تيقنتورين في 2013 كانت سببا في إنشاء ناحية عسكرية سابعة بإليزي التي أنشأت العشرات عن اكتشاف ومراكز المراقبة وتهيئة مهابط للطائرات العمودية في إطار مخطط أمني دفاعي على محور برج باجي مختار و ديتزاواتين في الحدود الجنوبية ومحور تينالكوم باجانت على الحدود الشرقية ، وعمدت القيادة العسكرية على تدعيم مختلف الوحدات المرابطة على الحدود الجنوبية بوحدات عسكرية جديدة ففي 2011 ثبتت الجزائر حوالي 7000 من قوات الدرك الوطني حراس الحدود (GGF) على الحدود الشرقية مع ليبيا كإستراتجية دفاعية كما قامت بتدعيم الناحيتين العسكريثين الرابعة والسادسة ب (20.000) مع قوات الجيش الوطني الشعبي على مختلف الحدود .

[1]- بودن زكريا ، **أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطن الجزائري واستراتجيات مواجهتها 2010-2014**، رسالة ماجستير في جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2015، ص 143.

وفي2012 على طول شريط الحدود الليبية والنيجيرية والمالية تم تثبيت أكثر من ثلاثون قاعدة جديدة لقوات الدرك الوطني منها قاعدة جوية من أجل استخدامها كغطاء جوي لمراقبة الحدود والمنطقة الصحراوية الشاسعة كما تم في جانب التعاون الأمني قامت القيادة العسكرية يخلق غرفة عملياتية من أجل تنسيق العمليات وتبادل المعلومات الإستخباراتية بين الجزائر ونظائرهم من دول الساحل المجاور كما تزودت الجزائر بنظم للمراقبة الإلكترونية التي تنظم منظومة رادارات وأنظمة الإنذار قادرة على كشف وضبط أي محاولات للتسلل عبر الحدود العربات والأشخاص ؛ حيث تكون هذه الأنظمة مصحوبة بمراقبة جوية مكثفة ودوريات أرضية للفرق المتخصصة في مكافحة الإرهاب[1].

2. إستراتجية التسلح

بحجم التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الجزائري انتهجت القيادة السياسية والعسكرية إلى إتباع سياسة التسلح بهدف تطوير القدرات الدفاعية للمؤسسة العسكرية وتزويدها بالعتاد والآليات والأنظمة الحديثة التي من شأنها تسهيل عملية مراقبة الحدود وتعقب الجماعات الإرهابية وعصابات التهريب والجريمة المنظمة خاصة على المستوى الإفريقي وما تشمله ، ومن أجل تطوير الوسائل العسكرية وإعادة تجهيز الجيش الجزائري بما يتماشى مع التحولات الجديدة ومرحلة الاحترافية اتبعت القيادة العليا للجزائر سياسيتين الأولى تتمثل في محاولة إقامة قاعدة صناعية عسكرية في الداخل والثانية تعتمد أساسا على عملية شراء الأسلحة من الخارج بالاعتماد على الشركاء الدوليين واعتماد على الصناعة العسكرية المحلية[2].

كما كان للدبلوماسية الجزائرية دور بارز في إعادة الوحدة الإفريقية من خلال دورها في الإتحاد الإفريقي من خلال القرارات وحضورها ومساندة القضايا الإفريقية فتاريخ الدبلوماسية الجزائرية يثبت الدور الجزائري في الوساطة في محيطها الإقليمي لحل المشاكل المطروحة لإدارة النزاعات في البيئة الإفريقية وإبعاد التدخل الأجنبي في إفريقيا [3].

[1]- بودن زكريا، **مرجع سابق**، ص146.

[2]- بودن زكريا، **مرجع سابق**، ص147.

[3]- سليم العايب، **مرجع سابق**، ص159.

وكانت الوساطة الجزائرية في النزاع في ليبيا ، مالى ، للوصول إلى حل سلمي بين الأطراف المتنازعة ودائما ما شكلت الوساطة الجزائرية نجاحا لإدارة الأزمات والنزاعات الإفريقية خاصة في ملق الطوارق الذي خلص إلى اتفاق السلام في الجزائر 2006 ، غير أن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا بعد الربيع العربي ممثلة في الحركة الوطنية لتحرير الأزواد مطالبين بتقرير المصير والاستقلال ودعوة الجزائر الطرفين للحوار وهو ما تم في الجزائر في 2012 بلقاء ضم ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية وممثلين عن تحالف في 23 مايو والحركات الوطنية لتحرير أزواد ورد الفعل الجزائري جاء تخوف من أي انفصال قد يحدث مما يؤثر على وحدتها الترابية بين الروابط الإثنية والتاريخية بين بلدان المغرب العربي وهو المكون الأمازيغي وفي النصف الثاني من 2014 ترأست الجزائر والمنظمة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا والإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وموريتانيا والنيجر والتشاد عن طرق وساطة بين الطرفين لكن اختلاف الطرفين صعب دور هذه الوساطة في إيجاد حل نهائي بسبب اختلافات حول توزيع الثروة والمسؤوليات الدستورية والوضع الأمني تتوج الدبلوماسية الجزائرية في النهاية باتفاق شامل في 24 جويلية 2014 بالجزائر [1].

[1]- جدو فؤاد، **مرجع سابق**، ص257.

المبحث الثاني: أساسيات المقاربة الجزائرية في التكيف مع تحديات الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي

لم يكن أمام الجزائر من خيار لمواجهة التحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في السياسة الخارجية بعدم التدخل في شؤون الآخرين، إلا إنشاء نوع من الاجتماعات الأمنية داخل هيكل الاتحاد المغاربي على مستوى وزارة الداخلية، فكانت تلك هي الفرصة الأمثل للجزائر من متابعة سياسة مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكل تعارضا مع مبدأ عدم التدخل[1] "، وقبل التطرق إلى السياسات التي اتبعتها الجزائر لمواجهة الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي، يستحسن إلقاء نظرة حول منطلقات اهتمام الجزائر بالمنطقة.

المطلب الأول: منطلقات اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل

سبق وتطرقنا في الإطار النظري لمحددات السياسة الخارجية بصفة عامة وهي الجغرافية، الاقتصادية، المجتمعية، السكانية، الإيديولوجية، الشخصية والخارجية، وفي إطار دراستنا المقارنة اعتمدنا على نموذج جيمس روزنو للسياسة الخارجية المقارنة، والذي بدوره اعتمد على متغيرات الدور، والشخصية، الحكومية، المجتمعية، والخارجية في تفسير السياسة الخارجية لدولة ما، لهذا سنركز في دراستنا لمتطلقات اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية في منطقة الساحل الإفريقي على متغيرات بارزة في سلوكهما الخارجي في هذه المنطقة، وهي المتغيرات المجتمعية والتي يندرج ضمنها الموقع الجغرافي والتراث التاريخي والثقافي والجانب الاقتصادي كذلك، بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية والتي يندرج ضمنها الأحداث الحاصلة في منطقة الساحل، ومتغيرات الدور والتي يقصد بها الدور الذي تسعى كلا الدولتين لعبه في المنطقة. دون التطرق للمتغيرات الأخرى بحكم تأثيرها غيرالواضح بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية والمغربية في الساحل الإفريقي بالتحديد.

[1]- قوي بوحنية، **مرجع سابق**، ص06.

إن منطقة الساحل الإفريقي مستهدفة في السنوات الأخيرة من قبل الاهتمام الدولي خاصة من طرف أمريكا وفرنسا وحتى الصين وألمانيا، فالبترول والماس وغيره من المعادن أصبحت تثير اهتمام الشركات الكبرى في العالم[1] ، لكن من منطلق أمني أكثر فالمنطقة تشكل مجالا حيويا للدولة الجزائرية، فبمساحة تتجاوز 02 مليون كيلو متر مربع تعتبر الجزائر أكبر دولة في القارة الإفريقية وبحدود شاسعة على منطقة الساحل الإفريقي والتي تتجاوز 4000 كيلو متر مربع جعلت الجزائر تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بما يحدث على منطقة الساحل الإفريقي115، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالمنطقة من النواحي الأمنية بصفة كبيرة[2].

وتعد كل من مالي والنيجر من أهم الدول التي تعنى باهتمام بالغ من الشان الجزائري، فلقد سعت الدبلوماسية الجزائرية من اجل مساعدتهما على أيجاد حلول سلمية في قضية الطوارق ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا تعطي السياسة الخارجية الجزائرية الساحة الإفريقية عموما، ومنطقة الساحل خصوصا أولوية اهتماماتها[3].

فمنطلقات اهتمام الجزائر بإفريقيا بصفة عامة، والساحل الإفريقي بصفة خاصة تتمثل في:

تاريخيا، اتخذت الجزائر مبدأ دعم الحركات التحررية قائدا لسياستها الخارجية في إفريقيا الأمر الذي ساعدها على توطيد علاقاتها التاريخية مع دول الساحل الإفريقي، خاصة وأن هذا المبدأ كان عاملا أساسيا في دعم نضال الشعب الصحراوي من أجل التحرر، كما ترتبط الجزائر بعلاقات تاريخية مع الدول الإفريقية وأهم محطات هذه العلاقات الحركة الاستعمارية التي شهدتها القارة الإفريقية حيث خضعت معظم دولها للاستعمار، ويعد نيلها لاستقلالها عملت هذه الدول على بناء روابط متينة، ومؤسسة التعاون فيما بينها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي [4].

قضية الطوارق الذين يمثلون أقليات في كل من الجزائر وبوركينافاسو، تشاد، النيجر، فهذه القضية مدعاة اهتمام كبير عند الجزائر، فمن منظور صانعو القرار في الجزائر أن منطقة الساحل ليست فقط منطقة حرجة لأمنهم بل أيضا منطقة نفوذ طبيعي للجزائر، وهو

---

[1]- إبراهيم العامر، **لماذا الإهتمام بإفريقيا**، مجلة قراءات إفريقية، العدد05، (2010)، ص02.

[2]- كاهي مبروك، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، مرجع سابق، ص68.

[3]- كاهي مبروك، مرجع سابق، ص69.

[4]- حكيمة علاني، البعد الأمني في السياسة الخارجية نموذج الجزائر، 145.

أمر معترف به من قبل الفاعلين الإقليميين في المنطقة الذين لا يمكن مقارنة جيوشهم أو مقدراتهم بحجم أو مقدرات الجزائر[1] ، وهنا يبرز اهتمام الجزائر بالعديد من القضايا في منطقة الساحل كقضية الطوارق.

فهي إذن على صلة تاريخية ونضالية وثيقة بالعمق الإفريقي. فحصول تغيرات سياسية أمنية في المنطقة من شأنه أن يمس الأمن الجزائري، في هذا الإطار فإن ما يحدث على مقربة هنا في النيجر، ومالي، والصحراء الغربية، يتطلب الكثير السياسات للتعامل مع مختلف القضايا.

ومن هذا المنطلق فإن المساهمة في تحقيق السلم والاستقرار والوفاق في الساحل الإفريقي هو أولا موقف مبدئي في السياسة الخارجية الجزائرية، وهو أيضا اهتمام جيو استراتيجي في صالح كل بلدان القارة الإفريقية، وخاصة بلدان الساحل مثل مالي والنيجر، وكذلك استقرار الوضع فيها هو في صالح الاستقرار والأمن الجزائري.

بغض النظر عن البعد التاريخي الذي يربط الجزائر بتول الساحل، فالموقع الجغرافي يعتبر أبرز محدد للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا رئيسيا في أي استراتيجية أمنية، فكما يمكن للموقع الجغرافي أن يكون فاعلا أمنيا إيجابيا، يمكن كذلك أن يكون عامل انكشاف أمني، كما هو الحال بالنسبة للجزائر بحكم جوارها مع دول الساحل التي تعاني الكثير من التهديدات الأمنية، خاصة حدودها مع مالي والنيجر [2]، ومن هذا المنطلق تصبح أي اضطرابات تحدث في دولة مجاورة للحدود الجنوبية الجزائرية من أهم الشواغل الأمنية الجزائرية، وذلك بسبب سرعة انتشار التهديدات الأمنية، بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية الدول الساحل وهشاشة وميوعة حدودها[3].

---

[1]- يحي الزبير ، **الجزائر والوضع المع في منطقة الساحل**: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012، 2-4

[2]- حكيمة علالى، "**البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية**، نموذج الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص146.

[3]- حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**"مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011،ص 71,

بالتالي فالموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر من أبرز محددات سياستها الخارجية في الساحل الإفريقي، ذلك أن حدودها الجنوبية متصلة مباشرة بدوله، وهذا يعتبر عاملا رئيسا في أي سلوك تتبناه تجاه قضية معينة.

على غرار القرب الجغرافي بالنسبة للجزائر مع دول الساحل، وعلى غرار المنطلق الأمني الذي تنطلق منه توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل، يبرز لنا الاهتمام بالبعد الاقتصادي في المنطقة بالنظر لغنى المنطقة بالثروات الطبيعية، ونقص الإمكانيات المساعدة في الاستفادة من هذه الثروات.

فالجزائر كغيرها من دول القارة و دول العالم تحاول النهوض بالتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، و النيباد هي أحد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية على مستوى القارة السمراء، فلقد سمحت هذه المبادرة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والتي قادتها الجزائر عام 2001 بإثراء سجلها على مستوى القارة، وتعير كبديل لتسوية التعقيدات السياسية وتجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى من أجل بلوغ أهداف التنمية على المستوى الوطني والقاري والدولي، وفي هذا الصدد وبحكم الموقع الجيواستراتيجي الذي تحتله الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى كمشروع الطريق العابر للصحراء الجزائر - النيجر)[1]، وكذلك إقامة الشركات البترولية مثل سوناطراك في مالي مثلا، ولهذا يعتبر هذا الجانب من السياسة الخارجية الجزائرية جد مهم من خلال مساعيها في إطار مبادرة النيباد في مجال السلم والأمن، وتجنب النزاعات، ومحاربة الإرهاب من خلال المشاريع الاستثمارية التي قد تقلل من المشاكل التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي.

وهذا ما أكده وزير الشؤون الخارجية الجزائرية رمطان لعمامرة" بنيويورك وفي تدخله خلال الاجتماع رفيع المستوى حول الساحل الذي عق في إطار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة 2013، أنه لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي دون تنمية اقتصادية واجتماعية في بلدان المنطقة[2].

---

[1]- وكالة الأنباء الجزائرية - النيباد أحد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية على مستوى القارة السمراء
http://www.djazairess.com/aps/254815

[2]- أمينة ل، لعمامرة يلح على التنمية الاقتصادية لضمان الأمن في منطقة الساحلي
http://www.ennaharonline.com/arnational

فرأت ضرورة تنفيذ تنمية مستدامة من أجل تحسين ظروف حياة السكان واندماجهم الاقتصادي والاجتماعي بالخصوص لفائدة الشباب [1].

أما عن متغير الدور في تحليل السلوك الخارجي فإن استبطان الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي الإفريقي، وخصوصا في منطقة الساحل، ومع تنامي الظاهرة الإرهابية يحيل إلى أن الجزائر تلتمس توظيف مقاربة الدور 12، بمعنى الدور الإقليمي الذي تلعبه في المنطقة والي يظهر من خلال التركيز على البعد الأمني للسياسية الخارجية الجزائرية التي أصبحت محور سياستها الخارجية في الساحل الإفريقي الهش والمتأزم، لهذا فالتحرك الجزائري يؤمن الطريق للشراكة الجزائرية الإفريقية من منظور أمني بدرجة أولى، ثم من منظور اقتصادي بدرجة ثانية، من أجل ضمان تأمين دبلوماسية أمنية جزائرية في الساحل تتعامل بها مع الظاهرة الإرهابية، بالتالي فالدور الذي تلعبه الجزائر مزدوج في المنطقة ذو وجهين أمني اقتصادي.

[1]- أمينة بويصلة، **التنافس الفرنسي الأمريكيفي منطقة الساحل الافريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص189.

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

باعتبار أن الجزائر لديها تجربة أمنية عميقة ومشهود لها دوليا بعد خروجها من العشرية السوداء بأيادي جزائرية ودون تدخل أجنبي، فإنها بخبرتها وضعت نفسها في مكان يحظى بالأولوية في مجال الاستشارة الأمنية إقليميا، قاريا، ودوليا، وهذا ما جعلها تحظى بدور الرئيس المجلس السلم والأمن الإفريقي منذ نشأته سنة 2002 (رمضان لعمامرة لعهدتين ، ثم سليمان شرقي)، وتنفرد بإنشاء وقيادة اللواء الخامس للقارة " لواء شمال إفريقيا " بمدينة جيجل، بل كانت لها المقاربة الأفضل من كل المقاربات المعالجة التهديدات في منطقة ساحل الصحراء بتفضيلها لغة التعقل والحوار على البندقية والدبابة، والمقاربة الاقتصادية كبديل على القوة العسكرية لبناء السلام، وباعتراف المجتمع الدولي بذلك. وقد رفضت الجزائر عدة محاولات أمريكية لإقناعها بلعب دور الدركي أو الشرطي في المنطقة حيث ترى الجزائر أن هذا الدور سيغرقها في أوحال ومشاكل ونزاعات لا خروج منها، كما أنه مبدأ لا يتماشى مع سياستها الخارجية، ومن هنا يمكن القول أن المقاربة الجزائرية الأمنية في منطقة الساحل تقوم على ما يلي:

- الاعتماد على الحلول السلمية والدبلوماسية كنهج في فضائها الجيوسياسي الإقليمي والإفريقي ولاسيما أنها تدرك أن جوارها يمثل حزاما ناريا يهددها في حدود يتجاوز طولها 6343 كلم، وبالتالي فإن الأمن الجواري الجزائري يرتبط بخمسة معضلات أساسية وهي كما يلي:
- صعوبة بناء الدولة ضمن الواقع الجوارية
- تعدد الصراعات لاسيما منها الهوياتية والقبلية، وهي صراعات تتميز بالطابع الاستئصالي والانفصالي .
- انتشار لجميع أشكال الجريمة خاصة منها الخطيرة كتجارة الأسلحة والمخدرات
- ضعف الأداء السياسي الوظيفي الدول المجاورة خاصة وأنها شهدت سنة انقلابات منذ بداية الألفية الثالثة في كل من تشاد، موريتانيا ومالي،...

المطلب الثالث: الآليات الجزائرية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي

لقد وضعت الجزائر منذ فترة طويلة نفسها كوسيط تقليدي في الصراعات في منطقة الساحل الإفريقي، فتوسطت عمليات السلام التي جليت نهاية محفوفة لانتفاضات الطوارق في مالي في سنوات 1991، 1995، 2006 لأنها الموطن الأصلي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1] ، ولقد تطور الاهتمام الجزائري بالمنطقة مع تزايد النشاطات الإرهابية في المنطقة.

انطلاقا من تمسك الجزائر بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، واللجوء إلى حل النزاعات الدولية بالوسائل الدبلوماسية والتمسك بمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية والنضال المستمر لأجل إقامة نظام عالمي جديد يضمن تحرر الشعوب ويكفل العدل والمساواة في العلاقات الدولية، جميعها مبادئ اعتمدتها الجزائر في سياسيتها الخارجية. مبدأ حسن الجوار مبدا التعاون مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية[2].

وفي مواجهتها التحدي الإرهاب نجد أن الجزائر تبنت مجموعة من الآليات لمكافحة الإرهاب، منها الداخلية ومنها الخارجية، فبالحديث عن الآليات الداخلية ربما أهمها قانون المصالحة الوطنية الذي جاء به عبد العزيز بوتفليقة، والذي كان له آثار ايجابية تمثلت في التخلص من نشاط الإرهابيين في الجزائر لكن في المقابل انتقاله للساحل الإفريقي، لهذا فسنركز في هذا المطلب على الآليات الخارجية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي والتي اختلفت بين الثنائية وبين متعددة الأطراف.

[1]- مصطفى صايج، **الجزائر والأمن الإقليمي، التسوية الدبلوماسية الأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، 2014، ص23.

[2]- قاسم لحلوح، **دور الدبلوماسية في تسوية النزاعات المسلحة (منكرة ماجستير في القانون الجنائي الدولي**، جامعة البليدة،2004/2003، ص05.

- **على صعيد العمل متعدد الأطراف:**

اتفقت الجزائر وليبيا وبعض دول الساحل الإفريقي: موريتانيا، مالي، النيجر، على خطة أمنية لمواجهة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي وسع نشاطاته في مختلف أنحاء الساحل الإفريقي، والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2009، وتركز هذه الخطة الأمنية على ستة بنود أساسية تهدف إلى تسهيل عمل الجيوش النظامية وتحقيق منابع الدعم والإمداد اللوجيستيكي التي تمول أفراده بالسلاح والأموال السيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالاعتماد على جيوش نظامية لدول المنطقة، وتتلخص الخطة في النقاط التالية:

- § اتفقت دول الساحل الإفريقي على إنشاء قاعدة بيانات موحدة تضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، على أن تلتزم هذه الدول بتغذية هذه القاعدة بالمعلومات بسرعة وفاعلية لتصدي لتنظيم القاعدة بأسرع وقت ممكن.
- § اتفقت الجزائر، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر على السماح لهيئة الأركان الجيوش الخمسة التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإرهابية المتطرفة تحت لواء تنظيم القاعدة في الساحل.
- § الاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة ومقاتلي من الطوارق والقبائل العربية والزنوج، مع ضمان حياد الطوارق خصوصا في المواجهات بين القوات العسكرية وتنظيم القاعدة
- § تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين وتنفيذ مشاريع استثمارية، مثل شركة شال الفرنسية بمالي، النيجر وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين لهدف حضر تحركات الإرهابيين.
- § تقديم حوافز مادية لمن يعلم السلطات الأمنية عن أماكن تواجد الجماعات الإرهابية في الصحراء بحيث خصصت كل من الجزائر وليبيا غلافا ماليا لتجهيز الميلشيات العسكرية

- تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء وعراقية مناطق الأودية والمرتفعات التي سيعمل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء وهي منطقة تمتد من جبال شمالي مالي، وشمال النيجر الذي يصل إلى جنوب الجزائر [1].

والهدف من هذا هو ضمان استقرار الحدود الجنوبية الجزائرية، وتكثيف الجهود لمحاربة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهذا ما يؤكد على توجه السياسة الخارجية الجزائرية للخيار الأمني الاستراتيجي الذي يركز على التعاون الإقليمي لمواجهة الإرهاب دون الإنفراد في ذلك، بسبب تبنيها لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبالتالي تتحو إلى تبني زعامة التعاون الإقليمي نظرا لخبرتها في مواجهة الجماعات الإرهابية.

كما سبق وقلنا أن الجزائر في مواجهتها اعتمدت على الآليات الجماعية لمواجهة هذه الظاهرة دون التفرد في ذلك، وهذا يتوافق مع مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، ومن هنا جاءت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب التي أجري إقرارها من جانب القمة الإفريقية الخامسة والثلاثين في الجزائر خلال عام 1999، ولقد تضمنت هذه الاتفاقية ستة أجزاء، وهي:

- الجزء الأول احتوى على ثلاث مواد حددت فيها أغراض الاتفاقية، بالتطرق إلى تعريف الإرهاب والتزام الدول الأطراف فيها.
- الجزء الثاني أدرج فيه مجالات التعاون في مختلف مجالات الإرهاب ومكافحته في مادتين.
- الجزء الثالث والرابع للاختصاص القضائي وإجراءات تسليم الإرهابيين.
- الجزء الخامس حددت فيه الإجراءات القضائية وإنابتها بين الدول الإفريقية كما حددت نطاق التفويض الممنوح من جانب الدول في هذا المجال.
- الجزء الأخير خلصت الاتفاقية إلى أحكام عامة تتعلق بإجراءات منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا [2].

---

[1]- شوادرة رضا، **إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**" ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،2012/2011، ص144.

[2]- المنظمة الوحدة الإفريقية، اتفاقية الوحدة الإفريقية المتع ومكافحة الإرهاب 1999".

دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر 2002، أي أنها استغرقت ثلاث سنوات للدخول إلى حيز التنفيذ وهذا يعكس تقص أو عدم اهتمام الأطراف بتحقيق الأهداف المرجوة.

وكشكل من أشكال العمل متعدد الأطراف، في إطار التنسيق العسكري المشترك من أجل وضع برنامج المحاصرة النشاط الإرهابي بمنطقة الساحل والقضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تم إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة خلال الاجتماع الذي انعقد في 12 و 13 أوت 2009، وتضم كل من الجزائر ومالى و موريتانيا و النيجر ومقرها تمنراست، تبعها اجتماع مجلس رؤساء أركان البلدان المعنية في 26 سبتمبر 2010 بهدف تقييم الوضعية الأمنية في المنطقة في إطار مكافحة الإرهاب، وكان هذا الاجتماع فرصة لتبادل وتحليل المعلومات بهدف إعداد حصيلة وافية للنشاطات والأعمال المنجزة للشروع في تجسيد استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب، وفي اجتماع لوزراء خارجية الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر في الساحل الإفريقي في 20 ماي 2011، تم الاتفاق على تشكيل قوة عسكرية مشتركة تتكون من حوالي 85000 جندي من أجل حماية الحدود المشتركة والحد مخاطر تنظيم القاعدة الذي ينشط في المنطقة على نطاق واسع[1].

مع أن مبادرة لجنة الأركان العملياتية المشتركة من الناحية النصية فكرة جيدة، لأنها فضاء يجمع دول الساحل والجزائر لمواجهة خطر الإرهاب دون التدخل الأجنبي، إلا أن التقييم الفعلي لهذه المبادرة يرتكز على الجانب العملياتي أكثر والأثر الميداني لها، أي مدى التزام دول الأعضاء بمسؤولياتهم والتقيد بجميع الشروط والأهداف المسطرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى غياب بعض دول المغرب العربي مثل تونس والمغرب سيؤثر على نجاح هذه المبادرة.

ولازالت الجزائر تواصل جهودها في مكافحة الظاهرة الإرهابية، حيث احتضنت يومي 16 و 17 مارس 2010، الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية، وممثلين لكل من الجزائر ومالي والنيجر وتشاد وموريتانيا وبوركينافاسو

[1]- دوحمان حسينة، **مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011-2012،ص 194-195

وليبيا، وضمن هذا الإطار المتميز بازدياد التهديد الإرهابي دعت الجزائر إلى إقامة تعاون فعال لمواجهة هذه الظاهرة، فخلال افتتاح أشغال هذه الندوة صرح وزير الخارجية الجزائري السابق أمران مدلسي قائلا:" إنني على قناعة أن شيم الإخلاص في التعامل الصادق والصريح، والتزامنا الثابت في مكافحة الإرهاب دون تنازل، وكذالك واجب التضامن الذي يحدوا توجهنا نحو مواطنينا الأكثر حرمانا، هي قواعد عمل نتقاسمها جميعا، ويتوجب علينا احترامها".

أهم النقاط التي جاءت فيها هي:

- تقييم شامل للوضع في المنطقة فكل التهديدات تمثل تهديدا وعاملا لعدم الاستقرار بالنسبة للمنطقة وعائقا أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة
- أهمية تنفيذ برامج تنمية مستدامة من أجل تحسين ظروف حياة السكان واندماجهم الاقتصادي والاجتماعي بالخصوص لفائدة الشباب [1].

كما اتفقت الجزائر ومالي على تكثيف الدوريات والعمل العسكري الميداني من اجل التصدي النشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وذلك من خلال المراقبة الجيدة للحدود بين البلدين، كاستراتيجية للحيلولة بين الشبكات الإرهابية.

يظهر التعاون متعدد الأطراف لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي من خلال مبادرة مكافحة الإرهاب عبر دول الساحل منذ عام 2002 لتأمين الحدود وتعزيز قدرات أربع دول في مكافحة الإرهاب هي مالي وموريتانيا والنيجر وتشاد، وفي عام 2005 توسعت المبادرة لتشمل المزيد من الشركاء فانضمت إليها الجزائر وبوركينافاسو والمغرب ونيجيريا والسنغال وتونس، وتقدر المساعدات التي قدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية لتمويل برامج المبادرة عام 2012 و 52 مليون دولار [2].

[1]- أمينة بويصلة، **مرجع سابق**، 189.

[2]- Alexis Arieff, Kelly Johnson, Crisis In Mali Congressional Reserch Service, August 16, 2012, 1-3.in https://www.fas.org sapiersiow/R42664.pdf

والملاحظ أن هذه المبادرة كانت تجمع الجزائر والمغرب، تحت رعاية أمريكية للتكثيف الجهود المواجهة النشاطات الإرهابية في الساحل الإفريقي.

وعليه يتعين على الجزائر وأمام هذه التحديات وسعيا منها لتأمين محيطها الخارجي وكيانها الداخلي أن تعمل على عدم الخروج من منطقة الساحل في إطارها الإقليمي.

فمثلا على مستوى الاتحاد الإفريقي، تم إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، مقره بالجزائر أنشأ سنة 2004، يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على تنمية استراتيجيات خاصة بمكافحة الإرهاب، وذلك من خلال جمع المعلومات وإقامة الأبحاث والدراسات الخاصة بالجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي نشرها، كما يعمل على تطوير برامج التعاون مع مختلف المؤسسات المهتمة بمكافحة الإرهاب على المستويات الوطنية، الإقليمية، والدولية[1].

من أهم الإنجازات الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي هي مشروع تجريم دفع الفدية للإرهابيين، فبعد أن استطاع إقناع الاتحاد الإفريقي بالمصادقة على لائحة تجريم دفع الفدية للإرهابيين في قمة سرت بليبيا المنعقدة في 01 جويلية 2009، ثم الحصول على تزكية من قبل دول عدم الانحياز، توصلت إلى إلزام المجتمع الدولي بتبني نفس موقفها من خلال إصدار قرار على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009 لائحة تجريم الفدية للأشخاص والمجموعات المدرجين في لائحة الإرهاب [2].

إن دفع الفدية للإرهابيين تعتبر شكل من أشكال التمويل الإرهابي، خاصة وأن الجماعات الإرهابية أصبحت تلجأ إلى اختطاف الأجانب بغية طلب فدية مالية من دولهم من أجل تلبية حاجياتهم من أسلحة وغيرها .

ثانيا: على الصعيد الثنائي:

يرى العديد من المراقبين أن الجزائر قد لعبت دورا مهما في مكافحة الإرهاب في القارة وتجلى هذا أو من خلال الاتفاقيات الثنائية في مجال تجفيف منابع الإرهاب ومصادر

---

[1]- ج إسماعيل، إفريقيا تسعى لحل مشاكلها"، مجلة الجيش، العدد 155،2009،ص 48

[2]- عادل زفاع وسفيان منصورى، **أمن منطقة الساحل الإفريقية بين المنظور الأمني الفرنسي والإستراتيجية الأمنية الجزائرية**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد 06 ،(2014)،ص 73.

تمويلها ، وفي إطار توجهات السياسة الخارجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب في المنطقة، وعلى المستوى الثنائي، استقبلت الجزائر عدد من المسئولين سنة 2010 وخاصة من أمريكا لمناقشة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي لتهديدات تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، أين تم التأكيد على رفض الحكومة الأمريكية دفع الفدية للإرهابيين، وتجديد التضامن حول هذه القضية، مع التأكيد على أن تنظيم القاعدة لا يزال يشكل تهديدا دوليا مما يتطلب تعاون الدول على المستوى الإقليمي والدولي لمكافحته[1].

بذلت الدولة الجزائرية الكثير من الجهود العسكرية، الأمنية والتنظيمية في سبيل جعل منطقة الساحل الإفريقي منطقة للسلم والأمن والاستقرار، حيث عملت على إعادة تهيئة العديد من أجهزتها الأمنية، بما يتماشى والتهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت في المنطقة، ومن أمثلة ذلك احتضنت مراكز التدريب العسكرية على مستوى ولايتي الأغواط و ورقلة من خلال استقبال أفواج لتدريبهم على تقنيات القتال الميداني والاشتباك المفاجئة في الميدان وكيفية استعمالها، ويرتكز دور الجيش في هذه المهمة على رفع القدرات القتالية الجمارك، كما تم توقيع بروتوكول اتفاق بين الجمارك الجزائرية والدرك الوطني وهو الاتفاق الذي يقضي بضرورة التنسيق والتعاون في مجال مكافحة نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وانتهت الجهود الجزائرية في إعادة تأهيل الجمارك بما يتناسب مع التهديدات الإرهابية، بتشكيل مجموعات متخصصة، استفادت من دورات تكوينية في الخارج، في إطار اتفاقيات ثنائية[2].

يعتبر التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب ديناميكيا، ومتعدد الأبعاد ومتكاملا من الناحية الجغرافية الأمنية، وعلى الصعيد الثنائي يتم التفاعل بين البلدين في المجالات التالية:

- تبادل المعلومات الاستخبارية بين وكالات الأمن ووزارتي الدفاع الجزائرية والأمريكية

[1]- الأخضر عمر الدهيمي، **مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية، السعودية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أيام 5،7،6 ديسمبر 2011، ص29.

[2]- حكيمة علالي، **مرجع سابق**، ص179.

§ التعاون القضائي والتعاون العسكري في مجال التدريب في مختلف المدارس العسكرية والمعاهد والجامعات الأمريكية[1].

فرغم بعض الاختلافات بين البلدين فيما يخص بعض القضايا، مثلا فيما يخص توجهات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، لأن أن هذا التعاون الثنائي في مجال الإرهاب ساهم في تبادل الخبارات ومعرفة أساليب عمل الجماعات الإرهابية والتعاون بينهما للقضاء على هذه الجماعات أينما وجدت، خاصة في منطقة الساحل التي تنشط فيها بكثرة.

كلها صور من صور التعاون الثنائي لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، إلا أن الجزائر ترفض إقامة قاعدة عسكرية أمريكية على حدودها تخوفا من أن يخلق هذا نوع من الاستعمار الأجنبي على حدودها وحفاظا على أمنها.

كثفت الجزائر جهودها الداخلية والإقليمية من أجل التصدي للأنشطة الإرهابية، ولذلك استضافت عدة لقاءات إقليمية ودولية لتطوير استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب وإنشاء مركز قيادي إقليمي، وتنسيق الجهود في إطار دول الساحل في مكافحة الإرهاب وذلك بتحمل مسؤولياتها واحترام التزاماتها إزاء محاربة الإرهاب عبر تبني مقاربة ثنائية ومشتركة من شأنها المساهمة في تعزيز التعاون وتقوية أواصر الأخوة والتضامن وحسن الجوار لمطاردة الإرهاب والقضاء عليه13 و من بين هذه الاتفاقيات نذكر[2]:

ü اتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولية والإقليمية التي صادقت عليها الجزائر.

§ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تم إبرامها في 15 نوفمبر 2000، وصادقت عليها الجزائر في 5 فيفري 2002

§ الاتفاقية الدولية لقمع لهجمات الإرهابية بالقنابل 15 ديسمبر 1997، صادقت عليها في 23 ديسمبر 2000.

§ الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب09 ديسمبر 1999، صادقت عليها في 23 ديسمبر 2000

[1]- مهند بركوك، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب**"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 16 يونيو 2009، ص03.

[2]- الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سابق، ص31.

§ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 22 أفريل 1998، صادقت عليها في 7 ديسمبر 1998.[1]

ü المؤتمرات والملتقيات التي نظمتها الجزائر لمواجهة الإرهاب:

§ مؤتمر أنترول إفريقيا ودول حوض البحر الأبيض المتوسط (1997).

§ اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته المعتمدة خلال الدورة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية (يوليو 1999): في هذا المضمار سعت الجزائر عن طريق القنوات الدبلوماسية وذلك باقتراح 14 مشروع اتفاقية للتعاون القضائي في المجال الجزائي، وكانت السياقة بالعمل بقرار مجلس الأمن رقم 1373 الصادر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والقاضي بحتمية إقامة تعاون قضائي في مجال مكافحة الإرهاب ا.

تواجه الجزائر اليوم تحديات أمنية كبيرة على طول حدودها الطويلة مع كل من مالي والنيجر وموريتانيا، وتجد صعوبة في مراقبتها نتيجة لضعف وعدم فعالية الأجهزة الأمنية الدول الجوار، هذا إضافة إلى تحديات التنمية وضغوط الجبهة الداخلية، وهذا ما جعلها تولي اهتماما بالغا بإقامة نظام أمني إقليمي، إذ وبحكم موقعها الجغرافي وباعتبارها نواة لبعض التجمعات الإقليمية، فإن الجزائر تحاول رسم سياسة خارجية فعالة تهدف لتحقيق الأمن على المستوى الإقليمي، وبهذا اتخذت الجزائر باعتبارها دولة تحاول أن تلعب دور إقليمي في المنطقة من خلال تجربتها في مكافحة الإرهاب مجموعة من المبادرات تراوحت بين عسكرية، أمنية اقتصادية، كما سعت دائما إلى ضرورة التنسيق والعمل الجماعي بين دول المنطقة وهذا من أجل تعزيز التعاون وتبادل المعلومات، فقد حرصت الجزائر على عقد اجتماعات وندوات وزارية تنسيقية بين وزراء خارجية وقيادات أركان جيوش هذه الدول إضافة إلى صياغة خطة أمنية خاصة بمحاربة ظاهرة الإرهاب.[2]

[1]- قائمة اتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولية والقيمية التي صادقت عليها الجزائر،
https://arabic.mjustice.dz/action_intern_a_octobr_2012_ar/conv_rat_contr_terrorisme_ar.pdf

[2]- نيفين مسعد، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010 ،ص 522 - 523.

خلاصة الفصل:

بنت الجزائر عقيدتها الأمنية على أسس ثابتة منذ الاستقلال بحماية أمنها القومي داخليا وعدم التدخل عسكريا في الخارج، ولم تتغير هذه العقيدة رغم اختلاف الظروف التي مرت بها، ورغم التهديدات القديمة والمتجددة في محيطها الإقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي، فقد رأينا أن الجزائر تتأثر سلبا من حالة اللاأمن التي تعرفها المنطقة وتنتقل إليها مظاهرها المتمثلة في خطر الإرهاب والجريمة المنظمة وموجات اللجوء والهجرة غير الشرعية. وتعمل الجزائر جاهدة لردع هذه المخاطر عن أمنها القومي ومعالجة مصادرها في بؤر التوتر من خلال مقاربتها المتعددة الأبعاد التي وإن بدت ناجحة لحد الآن فإنها غير معروفة العواقب مستقبلا مع تزايد التحديات وتضاعف الأخطار العابرة للحدود وتغير وتنوع مظاهرها وشدتها.

خاتمة

خاتمة:

وختاما وبعد دراستنا لموضوع بحثنا المتثمل في البعد الامني للسياسة الجزائر تجاه دول الساحل، عرف مفهوم الأمن تطورا كبيرا في إطار سيرورة العلاقات الدولية ، فكل تحول أو تغير في الواقع الدولي أنتج فلسفة جديدة وتنظير جديد يفسر طبيعة التطورات الحاصلة ويكشف عن الارتباطات العلائقية التي تربط المتغيرات بعضها ببعض ، وفي هذا السياق يرى الكثير من الخبراء في مجال الدراسات الدولية إن مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد أنتجت في شكل مخرجات علمية مفهوم جديد للأمن تجاوز النظرة التقليدية التي تركز على الأمن السياسي والسلامة الإقليمية إلى مفهوم أمن الأفراد والأمن الإنساني ، حيث استلزم على الجزائر وضع استارتيجية أمنية خارجية لمجابهة هذه التحديات في منطقة الساحل لحل الأزمات السياسية والأمنية و محافظة على ثباتها على أهم مبادئها وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في نفس الوقت قامت بحماية حدودها الوطنية لتصدي لهذه التحديات سواء الداخلية أو الخارجية في إطار التعاون والتنسيق المشترك الإقليمي باعتبار التحديات والتهديدات جماعية وليست فردية ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها:

- إن الحركيات السببية التي تقف وراء تفاقم الظاهرة الإرهابية في الساحل منحصرة في مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية، فمن إشكالية التنوع الإثني إلى مستوى التدني الاجتماعي وهشاشة الاقتصاد إلى الأزمات الداخلية وفشل الدول، إلى تنامي أنواع الجريمة المنظمة، كلها أسباب محركة للظاهرة الإرهابية في المنطقة.
- شكل هذا التهديد الإرهابي قلقا دائما لدول الساحل الإفريقي ولدول المغرب العربي خاصة بالنسبة للجزائر ، بالنظر للتداعيات عمليات تنظيم القاعدة على أمنهما الداخلي، خاصة بالنسبة للجزائر التي تشارك الحدود الجنوبية مع بعض الدول التي يتواجد بها التنظيم، مثل مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا

- ركزت السياسة الخارجية الجزائرية على العمل في إطار متعدد الأطراف والثنائي لمكافحة الإرهاب خاصة مع دول المنطقة، من أجل التصدي الجماعي لتهديدات تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ولقد كانت هذه الجهود عسكرية، أمنية وتنظيمية، من خلال مراكز التدريب العسكرية التي أقامتها في تمنراست، وإنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة.
- الاستقرار الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية جعلها تسعى لترسيخ حسن الجوار والتعاون المشترك على المستوى الإقليمي والدولي غير أن التغييرات التي عرفتها المنطقة في 2011 جعلها تأخذ مسارا جديدا يعتمد على البعد الأمني في رسم السياسة الخارجية الجزائرية .
- تعدد التحديات التي واجهت الجزائر ومست أمنها مباشرة منها أزمة مالي التي تصنف من الأزمات الداخلية المعقدة ما انعكس بتعقيدات على الأمن القومي الجزائري إضافة إلى أزمة ليبيا الأكثر خطورة بحكم انتشار السلاح والجماعات الإرهابية على حدود دول الجوار منها الجزائر ، كل ما سبق هو تهديد مباشر للأمن الوطني الجزائري .
- سعي الجزائر إلى التنسيق مع دول الإقليم أو حتى دوليا لتوفير أمن المنطقة غير أن هذا التنسيق كان بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى .
- إن البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية هو بعد محوري نتيجة العديد من التهديدات والتحديات التي تعيشها الجزائر في المرحلة الراهنة .
- لقد قامت الجزائر بتبني العديد من السياسات والاستراتيجيات الأمنية على الجبهة الساحلية في سبيل حماية أمنها القومي وكذلك قامت بالعديد من الجهود التنظيمية لجعل الصحراء الجزائرية منطقة السلم والأمن والاستقرار ، كما تبذل جهودا دبلوماسية بمعية دول الساحل الإفريقي لمعالجة الوضع الأمني في المنطقة .
- تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل لا دبلوماسية التصريحات تجاه دول الجوار والعمل ضمن المنظمات الإقليمية مثل الإتحاد الإفريقي بعيدا عن التدخل الأجنبي . وعليه مما

سبق نخلص إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد على العمل الدبلوماسي كأداة فعالة في تحقيق استقرارها واستقرار المنطقة.

- تبرز نجاعة المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي من خلال مخاطبتها للأسباب العميقة والجوهرية للتحديات الأمنية في المنطقة، وبالتالي فإن أي رغبة حقيقية في القضاء ومعالجة ظاهرة الانفلات الأمني في المنطقة يجب أن تبلور آليات ناجحة تستهدف التنمية للمنطقة من أجل القضاء على الفقر، المجاعة الأوبئة، والتهميش السياسي، وبناء آليات فعالة للحكم الراشد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

I-باللغة العربية:

أولا: القرآن الكريم

أولا: الكتب

1) الأخضر عمر الدهيمي، **مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني والعوامل السياسية، السعودية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أيام 5،7،6 ديسمبر 2011.

2) أشرف علام ، **مشروع قناة البحرين والأمن العربي** - القاهرة : مجموعة النيل العربية ,2008.

3) جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب** ، المجد 01 ، الجزء 03 - القاهرة : دار المعارف ، (د،ت،ن) .

4) جمال زكريا قاسم وأخرون . **الأمن القومي العربي : أبعاده ومتطلباته** ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993.

5) جون بوليس، ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** - تر: مركز الخليج للأبحاث . نبي : مركز الخليج للأبحاث ،2004.

6) الحافظ النويشي، **أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا**": حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي المستقبل العربي (2013).

7) ذياب موسى البداينة ، **الأمن الوطني في عصر العولمة** . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 .

8) طارق قصي، ال**إرهاب**، وبغداد: مطبعة ليت فيصل للطباعة المدونة، 2014.

9) عبد الفتاح مصطفى الصيفي وأخرون، **الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات**، (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،1999.

10) عبد الله يوسف سهر محمد ، **الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط": السياسة الدولية** , العدد : 160، أفريل 2005.

11) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** : الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي الجزائر: المكتبة العصرية 2005.

12) عميد محمد بن حميد الثقفي، **التعاون الأولى أثره في مكافحة الإرهاب**. الرياض، (د،د،ن)، 2013.

13) فريدومأونوهام، **التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة** ،" مركز الجزيرة للدراسات ، 13 فبراير 2013.

14) كريم مصلوح ، **الأمن في منطقة الساحل والصماء في إفريقيا** ،ط1،ابو ظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2014 .

15) مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** . تر: حسين نافعة ، القاهرة : دار المستقبل العربي 1986.

16)محمد الطاهر عديلة، **الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**". دفاتر السياسة والقانون ، العدد :15، جوان 2016 .

17)محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، **قاموس مختار الصحاح** . القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي،1950،

18)المنظمة الوحدة الإفريقية، اتفاقية الوحدة الإفريقية المتع ومكافحة الإرهاب 1999".

19)مهند بركوك، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب**"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 16 يونيو 2009.

20)نيفين مسعد، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010 .

21)يحي الزبير ، **الجزائر والوضع المع في منطقة الساحل**: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

1) إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا**: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها" (منكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2011/2010.

2) أمينة بويصلة، **التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2011-2012.

3) بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة الجزائر 7 ،2011 .

4) بن عمر عشورة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ2011**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، ، 2019

5) بودن زكريا ، **أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطن الجزائري واستراتجيات مواجهتها 2010-2014** ، رسالة ماجستير في جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2015، ص 143.

6) حسام حمزة ، **الدوائر السياسية للأمن القومي الجزائري** - رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011 ،

7) حكيمة علالى، "**البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية**، نموذج الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

8) دوحمان حسينة، **مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011-2012.

9) سعيدي ياسين ، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** . رسالة ماجستير ، جامعة وهران 2، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016، ص138.

10)سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، منكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

11)سوسن معمري، **السياسة الخارجية الجزائرية والمربية تجاه منطقة الساحل**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في السياسات العامة المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2015.

12)شوادرة رضا، **إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**" ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2012/2011.

13)علي الصاوي، **الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي المصري من 1974 - 1981**. رسالة ماجستير : (جامعة القاهرة جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 1988،.

14)فاطمة عيساوي، **الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2015.

15)قاسم لحلوح، **دور الدبلوماسية في تسوية النزاعات المسلحة (منكرة ماجستير في القانون الجنائي الدولي**، جامعة البليدة،2004/2003.

16)قريب بلال، " **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه : التحديات والرهانات** "، رسالة ماجستير : جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، 2011 .

17)ناصر عامر، **الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على مستقبل الأمن الوطني الجزائري** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012،2013.

رابعا : الجرائد والمجلات:

1) إبراهيم العامر، **لماذا الإهتمام باقريقيا**، مجلة قراءات إفريقية، العدد05، (2010).

2) احمد مغرم النهدي، **موقع قارة افريقيا الاستراتيجي**: لمحة تعريفية مجلة قراءات إفريقية، العدد 06،

3) ج إسماعيل، إفريقيا تسعى لحل مشاكلها"، مجلة الجيش، العدد 155،2009.

4) سليمان عبد الله الحربي **مفهوم الأمن : مستوياته و صيغه وتهديداته** - دراسة نظرية في المفاهيم والأطر, المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد: 19، 2008.

5) سهام حروري، **الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي** ،مجلة المفكر، العدد 05، بدون سنة.

6) عادل زفاع وسفيان منصورى، **أمن منطقة الساحل الإفريقية بين المنظور الأمني الفرنسي والإستراتيجية الأمنية الجزائرية**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد 06 ،(2014).

7) عادل زقاغ ، سفيان منصوري، **واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقى** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية والعدد 23 مارس 2016، ص157-158.

8) عبد الوهاب عمروش، **الأمن في منطقة المغرب العربي و الساق**. مجلة شؤون الأوسط، بدون العدد والسنة.

9) عزيزة بدر، **الأمن الإنساني في دول حوض النيل**". مجلة السياسة الدولية ، العدد: 181, القاهرة : مركز الأهرام جويلية 2010 .

10)مصطفى صايج، **الجزائر والأمن الإقليمي، التسوية الدبلوماسية الأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، 2014.

خامسا: الملتقيات والمداخلات

1) الدكتور عمر فرحاتي ، **أثر التهديدات الأمنية في الساحل على الأمن في المغرب العربي أورقة بحث كنت في الملتقى المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**، جامعة ورقلة، قسم العلوم السياسية، 27-28 فيفري 2013.

2) السعيد ملاح، "**تأثير مشكلة الطوارق على استقرار منطقة الساحل الإفريقي** ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول : 65 التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، و 15 16 ماي 2008.

3) شمسة بوشناقة، " **استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود**" (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، كلية الحقوق جامعة ورقة، قسم العلوم السياسية، 28/27 فيفري 2013.

4) عبد الرزاق مقري و الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية , مداخلة ضمن أشغال ندوة : المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة "، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، أيام 17و18فيفري 2013.

5) عبد الكريم اسماعيل، **العقيدة المصرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة**، الملتقى الدولي حول: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة 12-13 نوفمبر 2014.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1) عادل زفاع ، إعادة صياغة مفهوم الأمن - برنامج البحث في الأمن المجتمعي - . تاريخ الاطلاع 2018/12/07 الساعة 15:48 ، متحصل عليه :

https://en.calameo.com/books/0008683167408a3cd6dc

2) سعيد علي أحمد طه: **منطقة الساحل الأفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية** ، التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا ، انظر الموقع
https://tsaidali.wordpress.com/2015/08/29.html

[3]) جمال كريمى ، اتفاقية أمنية بين الجزائر وتونس لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة ، يومية الوطن , تاريخ الاطلاع 2021/05/19، الساعة 23:22 . متحصل عليه: http://alwatannews.net/articel/801872/Arab/

[4]) امال زرنيز السمة العلاقات الجزائرية السعودية : الهدوء والتقارب وتجاوز الخلافات السياسية , مجلة أراء حول الخليج ، العدد: 136، تاريخ الإطلاع 2021/05/01 الساعة11:23 ، متحصل عليه :
http://araa.sa/index.php?view=article&id

[5]) وكالة الأنباء الجزائرية - النيباد أحد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية على مستوى القارة السمراء
http://www.djazairess.com/aps/254815

6) أمينة ل، لعمامرة يلح على التنمية الاقتصادية لضمان الأمن في منطقة الساحلي
http://www.ennaharonline.com/arnational

7) قائمة اتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولية والقيمية التي صادقت عليها الجزائر،
https://arabic.mjustice.dz/action_intern_a_octobr_2012_ar/conv_rat_contr_terrorisme_ar.pdf

8) أمحند برقوق، الأمن الإنساني مقاربة ايتمو - معرفية" . تاريخ الإطلاع ، الساعة 20:41 متحصل عليه :
http://berkouk-mhand.yolasite.com

II . باللغة الأجنبية:

1) Michel Dillon politics of security Routledge London: 1996. pp 121, 122.
2) James N. ROSENAU : The United Nations in a Turbulent World. London: Lynne Rienner publishers, 1992,p28.
3) Doron Zimmermann, "the transformation of terrorism, the new terrorism", impact scalability and the dynamic reciprocal threat perception, zucher beitrage 2004, 27. in
4) Alexis Arieff, Kelly Johnson, Crisis In Mali Congressional Reserch Service, August 16, 2012, 1-3.in https://www.fas.org sapiersiow/R42664.pdf

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
التشكر	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الفصل الأول **الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة**	
تمهيد	10
المبحث الأول : ماهية الأمن واهم أبعاده	11
المطلب الأول : مفهوم الأمن وتطوره	11
المطلب الثاني : مستويات الأمن وأبعاده	15
المطلب الثالث : أهمية الأمن في السياسة الخارجية	19
المبحث الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل ونظرة عن التهديدات الأمنية في المنطقة.	22
المطلب الأول: الطبيعة الجيو - سياسية لمنطقة الساحل الإفريقي	22
المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي	26
المطلب الثالث: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	30
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني **استراتيجيات البعد الأمني في الجزائر اتجاه مناطق الساحل**	
تمهيد	39
المبحث الأول: العقيدة الأمنية في الجزائر وارتباطها الوظيفي بالسياسة الخارجية	40
المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية	40
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة الأمن القومي الجزائري	45
المطلب الثالث : الإستراتجية الأمنية الخارجية الجزائرية منذ 2011	48
المبحث الثاني: أساسيات المقاربة الجزائرية في التكيف مع تحديات الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي	56

المطلب الأول: منطلقات اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل	**56**
المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي	**61**
المطلب الثالث: الآليات الجزائرية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي	**62**
خلاصة الفصل	**71**
خاتمة	**73**
قائمة المصادر والمراجع	**77**